

كم العدد ؟

السيد الأمين العام

٢٩ من ٥٥

دولة رئيس المجلس

٢٩ من ٥٥

٦ - ٧ -

ونرجو من الحكومة في الجلسة القادمة ان
تقدم الاسباب والمبررات والارقام لتوضع امامالمجلس الكريم وأجل باقي ما ورد على جدول
الاعمال الى جلسة الاسبوع القادم .

٨ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

دولة رئيس المجلس

سأبلغ اعضاء المجلس الكريم بموعد
وموضوع الجلسة القادمة . وأرفع الجلسة

(انتهت الجلسة)

رئيس المجلس الوطني الاستشاري
احمد اللوزيامين عام المجلس الوطني الاستشاري
عدنان بعيون

مجلس النواب الأردني

المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة التاسعة والعشرون

المنعقدة يوم الاثنين ٢٣ صفر ١٣٩٩ هـ الموافق ١٩٧٩/١/٢٢ م

(المجلد ١)

(العدد ٢٩)

جدول الأعمال

صفحة

وافق المجلس على جميع الاعتبارات

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

٢ - تلاوة الاجازات والاعتبارات

١ - كتاب معلرة مقدم من سعادة السيد محمد علي بدر

ب - كتاب معلرة مقدم من معالي السيد محمد الفرحان البيدات

ج - كتاب معلرة مقدم من سعادة السيد سالم النجادات

٣ - تلاوة الاوراق الواردة

تعريف

١ - اعد ويسوب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه امين عام المجلس الوطني
الاستشاري : السيد عدنان بعيون .٢ - قام بتنظيم هذا المحضر مساعد الامين العام السيد وليد النهداوي ومنظمو الضبط
السادة فخير عطيات ، نصري الشمايلة ووفيق المجلوني٣ - قام بالاشراف على طباعة هذا العدد وتدقيقه في المطبعة :
محمود السيد محمود مرفقات .

مكتبة الجامعة الاردنية

هكذا من الأجل

صفحة

- ١ - كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ن/٤٤٩/١٤ المؤرخ في ١١/١/١٩٧٩ المتضمن احالة مشروع قانون معدل لقانون النقل على الطرق لسنة ١٩٧٩ الى المجلس من اجل حالته الى اللجنة المختصة .
- ٥ وافق عليه كاجاء من الحكومة
- ب- كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ص/١٠٧/٥٠٢ المؤرخ في ١١/١/١٩٧٩ المتضمن احالة مشروع قانون معدل لقانون الصحة العامة لسنة ١٩٧٩ الى المجلس من اجل حالته الى اللجنة المختصة .
- ٥ محال الى اللجنة الاجتماعية والتربوية
- ٤ - الاقتراحات الواردة :
- ١ - الاقتراح رقم (٢٠) المؤرخ في ١٠/١/١٩٧٩ المقدم من سعادة السيد شمس الدين طاش حول الطلب من امانة العاصمة القيام بانشاء مغارات لمواقف السيارات والباصات العاملة ما بين عمان والزرقاء والرصيفة .
- ٦ محال الى الحكومة
- ب- الاقتراح رقم (١١) المؤرخ في ١٥/١/١٩٧٩ المقدم من سعادة السيد شمس الدين طاش حول منع عرض افلام الكرايتيه والافلام المنافية للاخلاق .
- ٧ محال الى اللجنة الاجتماعية والتربوية
- ٥ - اجوبة الحكومة :
- ١ - كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ١٠/٩/١٠٨٦ المؤرخ في ٤/١/١٩٧٧ ، ومرفقه كتاب سيادة القائد العام للقوات المسلحة الاردنية رقم قع/٢٤/١٠٢٤/٤٢ المؤرخ في ٣٠/١٢/١٩٧٨ ، جوابا على الاقتراح رقم (٦) المقدم من سعادة السيد سليمان اريتمه حول مستشفى عمان العسكري .
- ٧ (المادة ٧٤ من النظام الداخلي للمجلس) .
- ب- كتاب معالي وزير الزراعة رقم ٤/٢٤/١٥٠٣٤ المؤرخ في ٢٦/١٢/١٩٧٨ جوابا على الاقتراح رقم (٧) المقدم من معالي الدكتور محمد عضوب الزين المتعلق باقراض المزارعين بدار القمح ، (المادة ٧٤ من النظام الداخلي للمجلس) .
- ٨

٦ - مقررات اللجنة المالية .

- أ - قرار اللجنة المالية رقم (٦) المؤرخ في ١٦/١٢/١٩٧٨ - بشأن مشروع قانون الرسوم الاضافية للجامعة الاردنية لسنة ١٩٧٩ .
- ب- قرار اللجنة المالية رقم (٨) المؤرخ في ٨/١/١٩٧٩ بشأن تصديق اتفاقية القرض المقدم من الصندوق الخاص لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (اوبك) بقيمة سبعة ملايين دولار .
- ج - قرار رقم (٩) المؤرخ في ٨/١/١٩٧٩ بشأن القانون الملحق بقانون الموازنة للسنة المالية ١٩٧٧ .
- ٧ - مقررات اللجنة القانونية :
- قرار اللجنة القانونية رقم (١٧) المؤرخ في ٨/١/١٩٧٩ بشأن القانون المعدل لقانون الخدمات البريدية لسنة ١٩٧٩ .
- ٨ - مقررات اللجنة المشتركة من اللجنة القانونية والمالية :
- أ - قرار رقم (١٠) المؤرخ في ٨/١/١٩٧٩ بشأن مشروع قانون اعمار العاصمة لسنة ١٩٧٩ .
- ٩ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

مؤجل
للجلسة
القادمة

هكذا من الأجل

المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة

اجتمع المجلس علنا وينصاب قانوني في تمام الساعة العاشرة صباحا من يوم الاثنين الموافق ١٩٧٩/١/٢٢ برئاسة دولة السيد احمد اللوزي رئيس المجلس الوطني الاستشاري وبحضور امين عام المجلس السيد عدنان بعيون وتغيب من الاعضاء معذرا السادة : سعادة السيد محمد علي بدير ، معالي السيد محمد الفرخان العبيدات وسعادة السيد سالم النجادات .

وحضر من الحكومة :

- ١ - معالي الدكتور عبد السلام المجالي رئيس الوزراء بالوكالة وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .
- ٢ - معالي السيد عدنان ابو عودة وزير الاعلام .
- ٣ - معالي السيد احمد عبد الكريم الطراونة وزير المخل .
- ٤ - معالي السيد سليمان مرار وزير الداخلية .
- ٥ - معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة وزير الصحة .
- ٦ - معالي السيد ابراهيم ايوب وزير الشؤون البلدية والقروية .
- ٧ - سيادة الشريف فواز شرف وزير الثقافة والشباب .
- ٨ - معالي السيد محمد الدباس وزير المالية .

- ٩ - معالي المهندس سعيد بينو وزير الاشغال .
- ١٠ - معالي المهندس علي السحيات وزير النقل .
- ١١ - معالي الدكتور سعيد التل وزير المواصلات .

افتتاح الجلسة

دولة رئيس المجلس

بسم الله الرحمن الرحيم
النصاب قانوني - اعلن افتتاح الجلسة
نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم
السيد الامين العام

١ (تلاوة محضر الجلسة السابقة .

المجلس

تعني الامين العام من تلاوته

السيد الامين العام

٢ (تلاوة الاجازات والاعتذارات .

١ -

طلب معذرة مقدم من سعادة السيد محمد بدير
دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الامم
ارجو التفضل بقبول اعتذاري من جلسة

١٩٧٩/١/٢٢

وتفضلوا بقبول غائث الاحترام

محمد علي بدير

عضو المجلس الوطني الاستشاري

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس علي قبول معذرتي .

الجميع :

موافقون .

ب -

السيد الامين العام

طلب معذرة مقدم من معالي السيد محمد الفرخان العبيدات .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الامم
لاسباب مرضية اعتذر من حضور جلسة

اليوم .

واقبلوا غائث الاحترام .

١٩٧٩/١/٢٢

عضو المجلس

محمد الفرخان العبيدات

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس علي معذرة العضو
الجميع :

موافقون .

ج -

السيد الامين العام

طلب معذرة مقدم من سعادة السيد سالم النجادات .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الامم
لاسباب طارئة اعتذر من حضور الجلسة
المقررة غدا ، لذلك يرجى قبول المعذرة .

١٩٧٩/١/٢٢

سالم النجادات

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس علي معذرة العضو .

المجلس

الجميع موافقون

السيد الامين العام

٣ (تلاوة الاوراق الواردة :

١ (كتاب دولة رئيس الوزراء الامم رقم
ن/١٤/٤٤٩ المؤرخ في ١١/١/١٩٧٩ المتضمن
احالة مشروع قانون معدل لقانون النقل على
الطرق لسنة ١٩٧٩ الى المجلس من اجل احالته
الى اللجنة المختصة .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

عملا بالمادة (١/٧) من قانون المجلس
الوطني الاستشاري رقم (١٧) لسنة ١٩٧٨ ،
ايست لدولكم طيا ب (١٠٠) نسخة من مشروع
قانون معدل لقانون النقل علي الطرق المنوي
اصداره كقانون مؤقت مع الاسباب الموجبة
له ، وارجو عرضه على مجلسكم الموقر لبدء
المشورة فيه .

واقبلوا غائث الاحترام .

رئيس الوزراء

دولة رئيس المجلس

الاستاذ جودت السبول

السيد جودت السبول

اقترح ان ينظر بالقانون الان .

دولة رئيس المجلس

الحكومة بنفاذ على اقتراح العضو الزميل
بان يوافق المجلس علي المادة الواحدة بكونها
نظام ، للنظر فيه بصفة الاستعجال . من ينشي
على اقتراح الزميل ؟

دولة رئيس المجلس

الاخ امين بك .

السيد امين شقير

يا سيدي مع تقديري للروح الطيبة المعبر
عنها بصدد هذا الموضوع ، لا يجوز افساء صفة
الاستعجال على قانون عادي ، ليس في ثلثي
ما يوجب استعجاله . فالمجلس لا احد يمنحه
ان ينظر في موضوع من هذا النوع دون ان يوضع
بصفة الاستعجال .

دولة رئيس المجلس

المجلس يوافق على هذه المادة في تعديل
القانون دون صفة الاستعجال .

السيد امين شقير

يناقش دون صفة الاستعجال . يناقش
لا يوافق عليه بدون مناقشة .

دولة رئيس المجلس

علي بك .

السيد علي البشير

هل هذا الموضوع يبحث في قانون او نظام ؟

دولة رئيس المجلس

جميع الاخوان موافقون ، شكرا .

السيد الامين العام

ب (كتاب دولة رئيس الوزراء الامم رقم
ص/١/٥٠٢ المؤرخ في ١١/١/١٩٧٩ المتضمن
احالة مشروع قانون معدل لقانون الصحة العامة
لسنة ١٩٧٩ الى المجلس من اجل احالته الى

اللجنة المختصة .

دولة رئيس المجلس

الدكتور جمال الشاعر

الدكتور جمال الشاعر

دولة الرئيس هذا القانون هام لمعدة
اسباب منها ان هناك قانون لتقابة الاطباء
وقرارات صدرت من الهيئة العامة للتقابة
والاسباب الموجبة تشير الى ان التقابة لم تضع
الانظمة التي اقترتها موضع التنفيذ . وهذا طبعا
سبب موجب يمكن ان يقدم ويمكن ان يدفع وزارة
الصحة ان تضع مثل هذا التعديل . اقترح ان يحول

هكذا من الاصل

هذا التعديل الى اللجنة الاجتماعية والتربوية لانه ليس له علاقة مباشرة في صياغة قانونية وانما هناك مبدء يمكن التداول فيه على ان يدعى عطوفة نقيب الاطباء وغريق آخر من الاطباء الذين قد يكونوا مهتمين بالموضوع وبعض اعضاء المجلس اذا رأت اللجنة ذلك وبعض الاشخاص الآخرين المهتمين .

دولة رئيس المجلس

احمد بك الطراونة

السيد احمد الطراونة

تشترك اللجنة المالية . كلها توافي مالية اجبور .

الراي للمجلس

دولة رئيس المجلس

اصحاب المعالي والسعادة المجلس كله لجنة ، يعني بحكم اطلاعه ومناقشته ، اذا غي لجنة مختصة اكثر من غيرها . قد يذهب اليها كل موضوع على حدة .

دولة رئيس المجلس

الدكتور ربيع

الدكتور مهدي احمد ربيع

في الواقع اقترح ان يحال الى اللجنة الاجتماعية والتربوية علما بان اللجنة اقترحت ان يكون من بين اعضاءها احد القانونيين وتسم ضم الاستاذ طاهر حكمت .

دولة رئيس المجلس

امين بك .

السيد امين شقير

انا اذني على اقتراح الدكتور جمال الشايع في احوالها الى اللجنة الخاصة بالشؤون الصحية واحب ان انوه المجلس الكريم ان هذا المشروع تم تبنيه في المجلس الصحي الاعلى وبحضور وبوامة نقيب الاطباء .

دولة رئيس المجلس

لا يمتنع على المجلس ان يستعين باي خبير اذا المجلس يوافق على احواله الى اللجنة الاجتماعية والتربوية وشكرا .

المجلس

الجميع موافقون .

دولة رئيس المجلس
معالي الوزير
السيد وزير الصحة

ورد في تعليق الدكتور جمال دعوة نقيب الاطباء وبعض الاطباء . لي تعليق على بعض الاطباء . الحكومة تمنت ان كل الاجهزة الطبية العاملة في المملكة ان يكون لها رأي في هذا الموضوع . اما انتقائية البعض ليكون له الراي فتعاني من الجهة المنتخبة يجب ان تحدد الاجهزة التي تدعى وليس الاشخاص وخاصة ان هذا القانون لا يتعلق بالايطباء وحدهم فهو يتعلق بالايطباء واطباء الاسنان والمختبرات الطبية العامة والمختبرات السنية وكل جهة تقدم رعاية طبية . والطبيب احد هذه القرارات .

دولة رئيس المجلس

المجلس احواله الى اللجنة وضرورة اللجنة بان تستعين براءه اخرين .

السيد الامين العام

(٤) الاقتراحات الواردة :

(١) الاقتراح رقم (١٠) المؤرخ في ٧٩/١/١٥ المقدم من سعادة السيد شمس الدين طاش حول الطلب من امانة العاصمة القيام بانشاء مظلات لمواقف السيارات والباصات العاملة ما بين عمان والزرقاء والرصيفة .

اقتراح رقم (١٠)

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الاكرم ارجو ان اتقدم بهذا الاقتراح رجاء عرضه على المجلس وحواله الى الجهات المختصة في حالة موافقة المجلس عليه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

الاقتراح

الطلب من امانة العاصمة القيام بانشاء مظلات لمواقف السيارات والباصات العاملة ما بين عمان والزرقاء والرصيفة وذلك لان الصنف الطويلة من المواطنين الذين ينتظرون على السور يتعرضون للحر اللاهب ايام الصيف والبرد القارس والامطار في ايام الشتاء .

مضو المجلس الوطني الاستشاري

شمس الدين طاش

مصدق

الامين العام

عفنان بعميون

١٩٧٩/١/١٥

دولة رئيس المجلس
هل يوافق المجلس على احواله للحكومة
الجميع :
موافقون .

السيد الامين العام

ب - الاقتراح رقم (١١) المؤرخ في ١٩٧٩/١/١٥ المقدم من سعادة السيد شمس الدين طاش حول منع عرض افلام الكراشي والافلام المنافية للاخلاق .

الدكتور جمال الشايع

الحقيقة ان هذا الموضوع على جانب كبير من الخطورة لعدة اسباب منها : ان هناك لجنة حكومية ترأب الافلام ويترك لتقديراتها ما هو منافي للاخلاق وما هو ليس منافي للاخلاق وما هي حدود تلك المنافاه وبما ان هذا الموضوع له علاقة كبيرة في المفاهيم التي يمكن ان يختلف عليها الناس والمرحلة الحضارية التي تمر بها البلد ، فلا بد من النقاش العميق حول هذا الموضوع ولذلك اقترح ان يحول ايضا الى اللجنة الاجتماعية والتربوية والذكر الاخوان ان هنالك اقتراح من سعادة العضو محمود الشريف بالذات وقد يكون الوقت مناسباً لاجراء نقاشات حوله قبل ان يحول كطلب للحكومة مباشرة .

دولة رئيس المجلس

السيدة وداد بولص

السيدة وداد بولص

كنت اريد ان اقول ، سبقتي الدكتور جمال بان الاستاذ محمود الشريف منذ بضعة اشهر وضع اقتراح بهذا الموضوع تقريبا ولذلك يجب ان ندمج الموضوعين مما ليبحث بكل جدية .

دولة رئيس المجلس

سليمان باشا ،

السيد سليمان اورتيمه

الواقع انا بطني على ما جاء به الدكتور جمال الشايع انه المحافظة على اخلاقنا هو اكبر بكثير من التواحي القانونية . الاقتراح هو اقتراح جدير بالدراسة ومن الضروري ان يحول الى الحكومة وليس من لجنة الاعلام او اللجنة الاجتماعية والتربوية التي ستعالجه . لان هذا الموضوع هو يتعلق بجيل المستقبل . الجيسل

الذي نعلق عليه امل ، فمن الضروري ان ننشئ اطفالنا تنشئة مربية سليمة تنشئة قومية لا تنشئة اخلاق مستوردة .

دولة رئيس المجلس

شكرا ، الدكتور جمال اقترح ان تحال الى اللجنة التربوية . للنظر في هذا الموضوع ، ولا يمتنع على المجلس في اي اقتراح سواء محول الى لجنة مختصة ، فمن يؤيد اقتراح الدكتور جمال باحواله الى اللجنة الاجتماعية والتربوية .

المجلس

الجميع .

دولة رئيس المجلس

الجميع ، وشكرا .

السيد الامين العام

ه - اجوبة الحكومة :

١ - كتاب دولة رئيس الوزراء الانضم رقم ١٨٦/١٠/٩/١٠ المؤرخ في ١٩٧٩/١/٤ ، ومرقله كتاب سيادة القائد العام للقوات المسلحة الاردنية رقم مقع ٢٤/١/٢٤ المؤرخ في ١٩٧٨/١٢/٣٠ ، جوابا على الاقتراح رقم (١٦) المقدم من سعادة السيد سليمان اورتيمه حول مستشفى عمان العسكري (المادة ٧٤ من النظام الداخلي للمجلس) .

دولة رئيس المجلس

ابو نضال ،

السيد عبد الله الزيمراوي

نقطة نظام ، انا اري النظام والمصلحة تقتضي قراءة الجواب ، السؤال الذي يقدمه مضو كل المجلس يكون معنيا بالاستماع لجواب الوزير حوله ، قراعه واعطاه الصيغة الملنية ومن ثم يناقشه المجلس .

دولة رئيس المجلس

هل يرى المجلس ضرورة تلاوة الجواب .

ابو هشام ،

السيد احمد الطراونه

اؤيد الاخ عبد الله لانه المادة (٧٤) يخبر الوزراء المجلس ماذا يتم بشأن هذه الاقتراحات فتعوله يخبر المجلس اي انه يتلى في المجلس

هكذا من الأهل

ويطلع المجلس عليه . وليس الاخبار هنا ان يرسل لهم . ولذلك ارى ان يتلى في المجلس .

دولة رئيس المجلس

الحقيقة ان هناك رأي من عبد الله بك بان يتلى وثني على ذلك ابو هشام . من يؤيد ان يتلى هذا الجواب ؟

المجلس

الجميع مؤيدون .

دولة رئيس المجلس

يتلى

الرقم ١٨٦/١٠/٩/١٠

التاريخ ١٣٩٩/٢/٦

الموافق ١٩٥٩/١/٤

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

اشير الى كتابكم رقم ٥٢٣/٢٥/٤ تاريخ ١٩٧٨/١٢/١٢

ابعث طيبا بصورة عن جواب سيادة القائد العام للقوات المسلحة الاردنية على الاقتراح المقدم من سعادة السيد سليمان ارنييه عضو المجلس الوطني الاستشاري حول مستشفى عمان العسكري .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

السيد الامين العام

يتلو كتاب سيادة القائد العام

دولة رئيس الوزراء الافخم

الموضوع : تطوير الخدمات الطبية

اشارة لكتاب دولتم رقم ١٤١٧٠/١٠/٩/١٠ تاريخ ١٩٧٨/١٢/١٦ بخصوص مستشفى عمان العسكري .

١ - ارجو ان ابين لدولتم بان الخطة الغاية لتطوير الخدمات الطبية للسنوات العشر القادمة اشتملت على توصيات من شأنها رفع مستوى العناية الطبية لافراد القوات المسلحة والمتنفعين من التأمين الصحي في كافة انحاء المملكة وفي طليعتها منطقة عمان .

٢ - لم يكن هناك اي تركز في اغلاق المستشفى ولن يكون ، ولكن العملية تتركز في تحويله الى عيادات خارجية لتتلائم مع الخطة الطبية المقترحة وذلك لان الاحصائيات لتأمين ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ دللت على ان معدل الادخال

اليومي لهذا المستشفى لم يزيد عن (١٧) مريضا فقط من مجموع مراجعي العيادات الخارجية البالغ عددهم (٨٣٩) مريضا يوميا من العسكريين والمتنفعين ومن مختلف الاعمار وان معدل الاسرة المشغولة لا يتعدى (٨٧) سريرا من مجموع اسرة المستشفى المقترحة .

٣ - ان هذا العدد الهائل من مراجعي العيادات الخارجية هو الذي يحتاج الى حل لمشكلته وذلك بتوسيع هذه العيادات وتطويرها بحيث تشمل جميع الاختصاصات وتكون فعالة للقيام ببعائيتهم واجراء الفحوصات السريرية والخبرية والسعامة الضرورية لهم ومصرف العلاجات اللازمة ومتابعة سيرتهم المرضية بعد ذلك .

٤ - اما بالنسبة للذين يحتاجون الى ادخال وعددهم لا يتعدى (٢٪ - ٥٪) فيستقيم تحويلهم الى مدينة الحسين الطبية او مستشفى الميدان الثاني في الزرقاء حسب ما تتطلب الحالة وستهيأ الوسائل ووسائل النقل الفعالة لذلك ، اما الحالات الطارئة ومنها حوادث السيارات فيستكون هذه العيادة مجهزة ومستعدة لاستقبالهم والعناية بهم على الوجه الاكمل وبالوسائل المثلى .

٥ - لقد تم تخفيض عدد الاسرة في هذا المستشفى بشكل تدريجي وبتحسين دقيق لفعالية الاسلوب الجديد حتى بلغ عدد الاسرة الان (١٢٠) سريرا بدلا من (٢٠٠) سريرا ومع هذا فان العمل في هذا المستشفى لم يتأثر من حيث ادخال المرضى بالرغم من استمرار حجم مراجعات العيادات الخارجية كما كان في السابق حيث ان معدل الادخال اليومي وكما ذكر سابقا لا يتعدى (١٧) ادخلا ، علما بأنه تمت زيادة قوة استيعاب مدينة الحسين الطبية تحسبا لاي احتياج

٦ - ان هذا المستشفى هو عبارة من مجموعة من البراكيات والمباني الصفصيرة المنتشرة هنا وهناك والتي لا تصلح ابدا من الناحية الوظيفية لان تكون مستشفى حديثا حيث انه لم يصمم منذ البداية ليكون مستشفى .

٧ - لقد اشتملت الخطة على اقامة عيادات كبيرة وحديثة في مكان اخر في منطقة عمان لم يحدد مكانها بعد لتقوم بنفس العمل

ان تجد الحل البديل من مستشفى عمان العسكري ولا يجوز بأي حالة من الاحوال ان ينقل مريض بحالة اعياء من ماركا الى الزرقاء . المهم اجراء دراسة لمنطقة عمان الشرقية لها مشاكل مستعصية لعدم وجود الدراسة اللازمة لها . الحل الوحيد لمنطقة عمان الشرقية وهي المحرومة من كل الخدمات سواء ان كانت خدمات وزارة الصحة او خدمات امانة العاصمة . وانا لا اتجنى على خدمات مدينة الحسين . ودولة رئيس الوزراء والحكومة ان تعين لجنة وتدرس مشاكل هذه المنطقة على الطبيعة . لمي تحتاج الى كل الخدمات وخدمات الحكومة مقبرة غير موجودة وخدمات امانة العاصمة لا تذكر ما عدى الاشياء التي قام بها المواطن واما موضوع الرد من ناحية الخدمات الطبية . ولكن هذه الاشياء تخص القوات المسلحة وتخص المواطنين انفسهم وهذه الخدمات تطلب من الحكومة وليست من القوات المسلحة .

دولة رئيس المجلس

شكرا ، معالي الوزير

السيد وزير الصحة

عبد الرؤوف الروابدة

يسمح لي معالي الزميل ان اخالفه جذريا بكل كلمة قالها فيها يتعلق بوزارة الصحة . ان وزارة الصحة لا تؤدي خدماتها الا في عمان الشرقية فقط .

دولة رئيس المجلس

معالي عبد الله الريماوي

السيد عبد الله الريماوي

النظام كما انه هو بين يدي ولعلي لست دقيقا في حالة السؤال يتلى السؤال ويعلق عليه عضو فقط ولا يجري اي بحث على ذلك لا من المجلس ولا من الحكومة .

السيد عبد الرؤوف الروابدة

اذا سمح لي ، انا لا اعلق على السؤال ولا على الجواب عليه .

وليف عيب المراجعين للعيادات الخارجية عن المستشفيات ، اما بالنسبة لاستيعاب المرضى المحتاجين للدخول فقد اشتملت الخطة على زيادة قوة استيعاب مدينة الحسين الطبية بأكثر من النسبة التي ستنتج من اغلاق الاقسام الداخلية في مستشفى عمان العسكري وسيكون هناك العدد الكافي من الاسرة لتغطية احتياج افراد القوات المسلحة والمتنفعين لا بل والمدنيين غير المتنفعين الذين لا تتوفر لهم امكانية المعالجة خارج مدينة الحسين الطبية وخصوصا بعد افتتاح مركز طرح الملكي الاردني للتأهيل ومركز الملكة علياء لأمراض وجراحة القلب .

٨ - ان جميع هذه الاجراءات ستتم بالتنسيق مع وزارة الصحة والقطاع الخاص من خلال المجلس الصحي العالي .

٩ - ارجو دولتم التكرم بالاطلاع .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

الفريق الركن

القائد العام للقوات المسلحة الاردنية

الشريف زيد بن شاكر

دولة رئيس المجلس

سليمان باشا

السيد سليمان ارنييه

ان الرد الوارد في سيادة القائد العام حول موضوع مستشفى عمان العسكري هو امر يخص القوات المسلحة . ولكن نحن كموطنين لنا حق الرعاية والعناية الطبية من الحكومة ولذلك اجد لزاما علي ان اوضح النقاط التالية : ان مسؤولية الحكومة ومسؤولية اي حكومة ان تعنى بكافة سكانها وعلى الاقل من النواحي الطبية وان منطقة عمان الشرقية محرومة من ابسط قواعد الخدمات الطبية وغيرها وعلى سبيل المثال ان الكثافة السكانية في عمان الشرقية تستحق الدراسة والعناية ، المنطقة الشرقية ملوثة بدخان المصانع ومحطة تكرير المجاري وهي مكشوفة وبحرقة العاصمة وجميع اوساخ مدينة عمان في منطقة عمان الشرقية . انني انشد الحكومة وهي حريصة

هكذا من الأهل

دولة رئيس المجلس

المادة حسب النظام تقول : للمضو الذي قدم اقتراح دون غيره أن يستوضح الوزير ، لماذا استوضح الوزير معناه ، الوزير يجب أن يرد هذا الاستيضاح أن يستوضح الوزير أو أن يرد عليه بالإيجاب مرة واحدة ، للمضو مرة واحدة .

السيد عبد الله الزيماني

الاستيضاح الأول الذي ذهب للوزير واجاب عليه بحق للمضو أن يستوضح الوزير . تحقق هذا الاستيضاح بالكتاب الذي ارسله الزميل سليمان باشا وذهب الى الحكومة . ثم اجاب عليه الوزير بحق للمضو أن يعلق على جواب الوزير والوزير الذي وجه اليه السؤال ليس الذي لم يوجه له السؤال ايضا .

السيد عبد الرؤوف الروابدة وزير الصحة

إذا سمح لي دولة الرئيس ، أنا لا اتكلم عن النظام ، جوابي لا يتعلق بالسؤال طرح الزميل العضو نقطة جديدة في النقاش لا علاقة لها بالسؤال الأول . انتهى السؤال الأول بالحديث عن مستشفى عمان العسكري . ودخل طالبنا خدمات من وزارة الصحة اعلق على هذا .

دولة رئيس المجلس

معالي احمد بك

السيد احمد الطراونة

يا سيدي الذي املنا اجوبة الحكومة هو جواب اقتراح وليس على استيضاح والاقتراح هو ملك المجلس وليس ملك العضو ولذلك هنا الاقتراح المقدم من سعادة السيد سليمان ارتيمية . هنا قصة اقتراح ، الاقتراح جاء ، الذي قاله الاستاذ عبد الله يتعلق بالاستيضاح لكن الاقتراح هو المادة (٧١ - ٧٤) يخبر الوزراء المجلس بما يتم بشأن هذه الاقتراحات ، أي أن المجلس أصبح صاحب الصلاحية . في الاستيضاح هو لفظ الذي يرد للمضو ، انما في الاقتراح يشترك المجلس كله في النقاش ، ولذلك أصبح هذا الاقتراح من حق المجلس لانه في الاصل مجال للحكومة .

السيد عبد الله الزيماني

بالنسبة للاقتراح انا موافق تماما اذا الموضوع تقدم المجلس يناقشه والحكومة تجاوب ، ومن حق معالي الوزير .

السيد عبد الرؤوف الروابدة وزير الصحة

شكرا عبد الله بك . نقطة نظام سؤالي لا تتعلق بالسؤال بتاتا ، تتعلق برد سعادة الزميل بان وردت بعض الامور التي نحن متأكدون بانها ليست صحيحة بتاتا لوزارة الصحة تنحصر خدماتها في عمان الشرقية فقط . ان المستشفى التحويلي الوحيد في وزارة الصحة هو مستشفى البشر وهو لعمان الشرقية . ان المراكز الصحية وانني علي معالي الزميل احمد الطراونة ان يسميني ان المراكز الصحية في وزارة الصحة هي المتوفرة في عمان الشرقية وامثلة قليلة منها ما يلي : الا اذا كان يعتبر الزميل ان عمان الشرقية هي ماركا . مركز المحطة ، مركز الهاشمي الشمالي جبل التاج ، المصدر ، جبل الاشرفية بالاضافة الى مستشفى البشر وبالإضافة الى مركز الامومة والطفولة التدريبي بجانب المستشفى الإيطالي ، وان وزارة الصحة على قناعة ان خدماتها يجب ان توفر في المناطق التي نعتقد ان دخل مواطنيها قليل ، ولكننا ونحن نفكر في عمان تبدأ اولوياتنا من باديتنا التي يجب ان توفر فيها الرعاية ، ومن ريفنا البعيد المحروم من سهولة الوصول . اما في عمان فنحن نعتقد ان وجود مستشفى واحدا في الجهة الشرقية واخر في الجهة الغربية كاف ، لمعلم الكثير من الزملاء ان الوصول لاي مستشفى في مدينة كبرى يستغرق اكثر من ساعة واحدة ، وليس معنى مطلب الزميل ان يتوفر في كل جبل مستشفى وخطة الخدمات الطبية الملكية التي تشارك فيها وزارة الصحة بتوفير عيادات متخصصة في المناطق التي تكثر فيها الكثافة السكانية لتؤدي خدمة المعالجة خارج المستشفى بشكل متكامل وينقل المريض الذي يحتاج الى الخدمة حيث ما كان ولو ابتعد مسافة تستدعي ستون (٦٠) دقيقة للوصول اليها وشكرا .

دولة رئيس المجلس

علي بك البشير



السيد علي البشير

اقتراح الزميل انا معاه بالنسبة لعمان الشرقية بشكل عام وليس الناحية الصحية فقط . وهذه ظاهرة يشهدها الجميع وهي ان عمان الشرقية من جميع النواحي من ناحية جميع الخدمات الاجتماعية بمعناها المطلق اقل من بعض احياء عمان الغربية . لكن اقتراحي البديل ينصب على الفكرة في اغلاق المستشفى لجاء جواب القائد العام فيه بررات سواء من الناحية الصحية او من الناحية الفنية وهو يقول لا نريد اغلاق المستشفى وسنحوله الى عيادات . وان هذه العيادات ستوفي الغاية لعدد المراجعين في هذه العيادات . وان هذا المستشفى عبارة عن مجموعة من البراكيات والمباني التي لا يجب ان يكون فيها مستشفى ولذلك يجب ان نحوله الى عيادات سواء من ناحية العمارة او من حيث الناحية المهنية ، يجب ان يكون عيادات تغطي الناحية الصحية واما من حيث الخدمات فلا يجوز ان يبقى مستشفى ، اما من حيث الخدمات فانا مع الزميل .

دولة رئيس المجلس الدكتور كارلوس

دولة الرئيس - هذا الاقتراح الذي قدم من سعادة سليمان باشا ليس اقتراح بل استيضاح وهذا تعريف الاستيضاح بـ ال ٦٤ وهو سؤال بالنسبة ، الاستيضاح هو استيضاح العضو عن امر يجهله او رغبته في التحقق من حصول واقعة وصل عليها اليه واستعماله عن نية الحكومة في امر من الامور المتعلقة بالخدمات والمراق العامة وهذا تعريفه هو استيضاح وليس اقتراح والاستيضاح اجيب عليه .

دولة رئيس المجلس

شكرا ، سليمان باشا

السيد سليمان ارتيمية

سيدي الرئيس الواقع لا اريد ان ادخل في موضوع مجادلة مع معالي الاخ ابو عصام ولكن انا طلبت كلمة واحدة انه دراسة على الطبيعة لان عيادة الهاشمي هي اسم على مسمى مثل عيادات الجنوب . يسموا العمارة ولكن بدون ملبور صحة . وايضا اذا معالي الزميل يذكر انه انا اقصد ماركا هو غلط ، واذا ذكرت في ماركا مش غلط لانه عدد سكانها ٦٠ الفا ، ماركا

هكذا من الأهل

الشمالية والجنوبية والوسط والحياء الأخرى تشكل تلك ممان غانا الواقع لم اقصد ماركسا وما كان عقلي اقلبي في يوم من الايام . ولكن العيادات الموجودة ، عيادة المحطة لسكة الحديد في الواقع .

دولة رئيس المجلس

اقترحك في موضوع المستشفى كان واضح وجيد وكاف تريد ان تقدم طلبات لاياء خدمات فالمجال مفتوح وشكرا .

معالي الوزير

السيد عبد الرؤوف الروابدة وزير الصحة

انا اعتقد ان هذا المجال في هذا المجلس الكريم لا يجوز ان يكون مجالا لطعن العايلين الشرعاء في هذه العيادات ولا الاطباء الذين يقومون بجهد يفوق حد الوصف في الانتاجية ، وتعرض سعادة الزميل الى عبارتين ، اننى ان يكون دققها يوما ما - ان عيادة المحطة يديرها ثلاثة اطباء وليس مأمور عيادة . وباستمرار وليست مقصورة على سكة الحديد وفيها مركز للامومة والطفولة وعيادة الهاشمي فيها طبيب ثالث وليس مأمور عيادة شكرا .

دولة رئيس المجلس عبد الله بك

السيد عبد الله الزبواوي

الواقع انا مرة اخرى من اجل نظام المناقشات الاقتراح وفقا للمادة (٧١) هو اقتراح يقدمه كتابة احد الاعضاء ثم يحال من المجلس الى لجنة اللجنة تقدم خلال ١٥ يوم . يحال اذا وافق المجلس على الاقتراح يبلغ الرئيس ما يتعلق بالحكومة الخ اقول اذا كان الاقتراح اخذ هذه المراحل عندئذ يكون اقتراح ومناقشته وارادة ويشترك فيه الجميع سواء وزراء او غيرهم . اما اذا كان استيضاح يعني طلب معلومات ، استعمال الكلمة في غير محله فقط . للمستقبل اقول وهذا رجاء للرئاسة ان الاقتراح يكون وفقا للمادة (٧١) باجزائها والاقتراح يتخذ بالمسادة (٦٤) وشكرا

دولة رئيس المجلس المادة التي تلي

السيد الامين العام

ب (كتاب معالي وزير الزراعة رقم ١٥١٣٤/٤/٢/٤ المؤرخ في ١٢/٢٦/٧٨ جوابا على الاقتراح رقم (٧) المقدم من معالي الدكتور محمد عضوب الزين المتعلق باقراض المزارعين بذار القمح .

(المادة ٧٤ من النظام الداخلي للمجلس)

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الانمخ اشير الى كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ١٩٧٨/١٢/١٦ تاريخ ١٤١٦٩/١٢/٤/٩ بخصوص الاقتراح المقدم من معالي عضو المجلس الوطني الاستشاري معالي الدكتور محمد عضوب الزين المتعلق باقراض المزارعين بذار القمح .

ارجو ان ابين لدولكم ما يلي : -

اولا : - كانت هذه الوزارة تتولى عمليات اقراض البذار للمزارعين واسترداده واعادة اقراضه في الماضي وفي السنوات القاحلة الا انه تبين عدم جدوى هذه الطريقة فنيا واقتصاديا حيث ترددت سلاوات البذار وقل معدل الانتاج للبذار الذي يسترد عينا .

ثانيا : - عمدت هذه الوزارة الى اقراض الجمعيات التعاونية ما تحتاجه من البذار المحسن عن طريق المنظمة التعاونية خلال سنوات الخطة الثلاثية والخمسية وعلى ان تتم عمليات الزراعة والعناية والحصاد تحت الاشراف الفني لهذه الوزارة ويتم بعد ذلك استرداد البذار الذي تقرر صلاحيته هذه الوزارة وذلك لتحقيق الاهداف التالية :

١ - المحافظة على نقاوة سلاوات البذار .
٢ - تحقيق زيادة الانتاج باتباع الاساليب الحديثة .

٣ - سهولة توفير الخدمات للمزارعين بصورة جماعية .

٤ - تشجيع الحركة التعاونية في البلاد .
لذلك ماذا رغبت اية مجموعة من المزارعين الاستفادة من قروض البذار المحسن فعليا ان تنظم جمعية تعاونية وسوف يكون في مقدورها الاستفادة من الخدمات التي تقدمها هذه الوزارة والمنظمة التعاونية .

وتفضلوا دولكم بقبول مائق الاحترام ،

وزير الزراعة

هكمت السكست

دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور محمد عضوب الزين

الدكتور محمد عضوب الزين

دولة الرئيس مع احترامي لسرد وزارة الزراعة بالنفي على مزارعيها وباعتقادي انه لا يخدم الاثنين معا . ان التعاون يولد الثقة بين الوزارة ومزارعيها ومن ثم يولد عند المواطن الايمان والاخلاص للوطن ، نطالب دوما مواطن الريف بالتمسك بالارض وعدم ترك ارضه بورا وكذلك عدم هجره للقرية والذهاب الى المدينة . وذلك برأيي فلننسال انفسنا ما الذي نقدمه لمزارعنا ، نطالبه بالمشاركة بكلفة الطريق

والمدرسة ولكن من الواجب ايضا ان نسال انفسنا ماذا نقدم له تفضلت وزارة الزراعة وطلبت اذا اراد المزارعين البذار فعليهم ان يتقدموا للمنظمة التعاونية . ولكن باعتقادي انه ليس من السهل ان نجعل جميع مزارعنا في قراهم تحت مظلة المنظمة التعاونية . لان التدرج في تطوير الحياة

ليس من السهل ان تجعله بين يوم وليلة واذا حصل مثل ذلك فانه يعتبر طفره ، والطفرة في المجتمعات هي مرض اجتماعي ولكنني اتساءل لقد مرت وزارة الزراعة وهي تعرف جيدا انه اربع سنوات عجاف مرت على مزارعنا فلماذا لا تعمل منذ بدء الموسم الزراعي على دعمهم ، اردت ان اعرف دور وزارة الزراعة وهي تعرف مزارعنا منذ اربع سنوات لم يطلع عودا .

دولة رئيس المجلس

عدنان بك المادة التي تليها

السيد الامين العام

٦ - مقررات اللجنة المالية :

١ - قرار اللجنة المالية رقم (٦) المؤرخ في ١٩٧٨/١٢/١٦ بشأن مشروع قانون الرسوم الاسماوية للجامعات الاردنية لسنة ١٩٧٩ .

دولة رئيس المجلس

مقرر اللجنة المالية ،

الاستاذ طاهر .



هكذا من الأفضل

السيد طاهر حكمت

اقترح ارجاء النظر في مشروع هذا القانون حتى تقوم الحكومة بتقديم الاسباب الموجبة له والمبررات بفرض الضرائب ، وحتى يتمكن المجلس من الاطلاع على موازنتي الجامعتين موضوع البحث . وقد قدم الى اعضاء المجلس مذكرة بالاسباب الموجبة ولكن شيئا عن موازنة الجامعتين لم يقدم الى الاعضاء .

سمع انني شخصا وفي احدى الجلسات قد سمعت شيئا من هذا القبيل من معالي وزير المالية وأيضا من محافظ البنك المركزي الا انني اعتقد تنفيذ اقرار المجلس واحتراما لقرار المجلس فانه يتوجب علينا ان نسال الحكومة الان اين هي موازنتي الجامعتين اللتين كتبنا بقرار قبل البدء بمناقشات القانون .

الدكتور عبد السلام المجالي

جوابا للاخ طاهر ، ان مجلس ابناء الجامعة هو صاحب الصلاحية في اقرار الميزانية . وهذه الميزانية ، ميزانية الجامعة لا تمر على مجلس الوزراء ولا على اي جهة اخرى ، وهذا نص القانون الذي اقتره مجلس النواب في وقته . الميزانية لا تخرج من الجامعة وانما من سلطة مجلس ابناء الجامعة .

دولة رئيس المجلس

معالي وزير المالية

السيد وزير المالية

محمد الدباس

سيدي الرئيس ، وزير المالية التزم . والان في موازنة ارجو ان اضعها بين يدي المجلس الكريم ، لا تعرضها للثبائفة بل للاطلاع .

الدكتور جمال الشاعر

انني اشكر معالي وزير المالية لهذا الموقف بحيث لا يجوز ولو نص قانون الجامعة على عدم ضرورة عرض موازنتها على الحكومة ، هذا لا يعني عدم السماح للمجلس بالاطلاع عليها واكرر هنا ما قاله سعادة العضو طاهر حكمت وبالرغم من الاقتراح الذي اقتره المجلس الكريم وهو ضرورة الاطلاع على الاسباب الموجبة ، الا ان الاقتراح تضمن ايضا عرض موازنة الجامعة وتوضيح الفرق الرقمي المتقدم بين القانون المعمول به حاليا والتعديل المقترح كذلك فقد كرر الاعضاء واعتقادي ان كان ذلك ايضا منسجما باقتراح سعادة الاستاذ طاهر حكمت الطلب من معالي وزير المالية بتقديم قائمة بما يتحمله المواطن من الضرائب لختلف اشكالها لذلك فانني اقترح قراءة مشروع القانون المعدل لفترة اخذين بمعين الاعتبار ضرورة وضع هذا المجلس بالصورة من حيث موازنة الجامعة والسياسة الضريبية بشكل عام .

دولة رئيس المجلس

في الحقيقة في ضوء رد معالي الرئيس ووزير المالية والاوراق الموجبة التي ستوزع عليكم الان . الورقة تحمل الخطوط العامة لموازنة جامعة اليرموك وطنية بسيطة وورقة اخرى تحمل ايضا خلاصة موازنة الجامعة الاردنية ويضم كلام الزميل جمال بك . وان المجلس الكريم بكل ما يطلب وبكل ما يريد هو ان يصل للحقيقة ويقتنع بهذه الحقيقة فيما يراه وبما يقرره . ماذا لا يرى المجلس مانع ان يطو مقتر اللجنة المالية هاتين الورقتين لتضع المجلس بالصورة ازاء هاتين الموازنتين وخلصتهما ونسير في تداول مواءمات القانون مادة مادة يرى المجلس ما يراه ويتقرر ما يقرره . ما رأي المجلس الكريم ؟

سلمان بك ،

السيد سلمان القضاء

اقترح ان يقرأ المقرر الاسباب الموجبة لهذا القانون ثم نشرع في قراءة مواد هذا القانون اما الموازنة فلا لزوم لقراءتها . الاسباب الموجبة اهم .

دولة رئيس المجلس

جودت بك

السيد جودت السبول

يا سيدي الاسباب الموجبة سلمت اليينا مكتوبة اقترح الاكتفاء بالاطلاع فقط .

دولة رئيس المجلس

اذا في اقتراح من سلمان بك بتلاوة الاسباب الموجبة . من يثني عليه ، هل تروا ضرورة في قراءة مناقشة الموازنتين ؟

الدكتور زهير

الدكتور زهير مجلس

يا سيدي اعتقد من الضروري ان نقرأها لانه لدينا فكرة في الجلسة الماضية ان كل ما يتأتى من رسوم اضافية او غيرها كان (٧٠٠) السف دينار ، وهنا نرى في اول وهلة ٤ مليون دينار . فالافضل ان نقرأها لانها لا تأخذ وقتا طويلا .

دولة رئيس المجلس

اذا المجلس يرى قراءة هذه الخلاصة المالية

المجلس

الجميع موافقون .

دولة رئيس المجلس

شكرا ، الخلاصة المالية ثم نقرأ القانون

مادة مادة بعد الان .

السيد مقرر اللجنة المالية



يصعد المقرر المنصة ويتلو خلاصة موازنة الجامعة الاردنية وجامعة اليرموك :

الرسوم الجامعية ١٢٠.٠٠٠ ر

المساعدات والمنح الحكومية ٠٠٠٠

دولة رئيس المجلس

معالي وزير المالية لتوضيح اي التباس

السيد وزير المالية

هذه الموازنة التقديرية لعام ١٩٧٩

هكذا من الأصيل

مجلسنا الكريم قد أرسى أمراً أساسياً بصدد صلاحياته وممارسته من حيث أرسى حقسه وواجبه في أن يتأكد تأكداً مقنعاً بمبررات فرض أي ضريبة . وبالتالي أيضاً بدأ يناقش السياسة الضريبية وربما كان مناقشة السياسة الضريبية سواء من زوايا توسيع عادل أو من زوايا توحيدها أمراً سيتاح مناقشته عندما تقدم لنا ما وعدنا به بصدد الرسوم الإضافية . ولكني وأنا أرحب بكل هذا أريد أن أبرز نقطة للمجلس الكريم لا أخال أن الجامعة والرسوم المفروضة لصالح الجامعة هي المجال أو الموضوع الذي يحسن بجلسنا أن نبداً عملية توصية بالتقنين فيها أو بالتقليل منها أي موضوع آخر كالجوازات أو غير الجوازات ربما كان التوصية بتقليل الضرائب فيه أمر مطلوب في ضوء دراسة منهجية . لذلك أنشأ شخصياً مع تأكيد المعاني السابقة ، أرى المبدأ في دراسة المواد مادة مادة وبروح الموافقة على ما هو مطلوب للجامعة وذلك تأكيداً مني لى أهمية ورود الجامعة طبعاً في بالنسبة للجامعة أمور أخرى وأن تكون موضوع بحث وموضوع توصيات بتقنين رئيسيتين قد يكون مجال في هذه مرة أو غيره . الأولى أن نضمن بأنه بشأن التي تحصل من الطلاب لا تتحول هذه إلى حاجز من دخول الجامعة للطلاب فقير والذي بنفس الوقت يكون ذكياً وذو ملامات عالية يعني نضمن أن الرسوم لا تكون حجر عثرة من هذه الزاوية . الأمر الثاني ، أن نضمن أيضاً أن الجو الجامعي يجب أن يكون جواً تتوفر فيه المعلومات الرئيسية لخلق الرجل ، الرجل الذي سيستغل المسؤولية . وشكراً .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ السبول

السيد جونت السبول

اثنى على اقتراح معالي عبد الله بك

دولة رئيس المجلس

الاستاذ السبول يثنى على اقتراح عبد الله بك بالموافقة على زيادة الرسوم الإضافية .

من يوافق مع كلية صغيرة للسيد الجباني أبو جبال .

السيد كمال الدجاني

ما أود أن أقوله بالنسبة لمبلغ وزير المالية قال في ٣٦٠ ألف دينار حصة الجامعة من المحروقات . أقول الجبارك تجبي ٢٪ من الجبارك بموجب قانون خاص يسمى قانون رسوم الجامعة الأردنية غني لدينا اثنين قانون رسوم الجامعة الأردنية وقانون الرسوم الإضافية .

دولة رئيس المجلس

اقرأ يا سعادة المقرر القانون الجديد .

السيد المقرر

قانون الرسوم الإضافية للجامعة الأردنية وجامعة اليرموك لسنة ١٩٧٩

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الرسوم الإضافية للجامعة الأردنية وجامعة اليرموك لسنة ١٩٧٨) ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

دولة رئيس المجلس

بدانا بالتلاوة إذا كان هناك للاضوة الأعضاء أي ملاحظة أنا اعطيهم الكلام .

السيد أمين شقير

لي رجاء أن يوضح الاستاذ المقرر أي قانون يتلو هل هو القانون أم مشروع القانون المقدم من الحكومة أصلاً أم هو المشروع الذي أعدته اللجنة المالية .

السيد المقرر

القانون الذي بيدي هو كما عدته للجنة المالية .

الدكتور عيسى القسوس

المادة (١) التي تلاها المقرر اقترح أن يسمى هذا القانون قانون الرسوم الإضافية للجامعات الأردنية لأنه وعد رئيس الحكومة سابقاً أن تكون جامعة الجنوب جامعة مؤتمنة أن تحول إلى جامعة الجنوب وبذلك تعطى مجال إذا تكون أي جامعة تدخل ضمن هذا القانون .

دولة رئيس المجلس

معالي الوزير

السيد عبد الرؤوف الروابدة

وزير الصحة

سيدي كلمة الجامعات تصرف للجامعة

سواء كانت حكومية أو غير حكومية ولذلك القانون جاء يتحدث من الجامعتين الرسميتين وعندهما تصاف أي جامعة يعدل القانون ليشمل الجامعة الثالثة حتى لا يشمل الجامعات الخاصة إذا انشأت .

السيد أحمد الشوبكي

ليكن التعديل الرسوم الإضافية للجامعات دولة رئيس المجلس الجامعات الأردنية الحكومية . عبد الله بك

السيد عبد الله الريماوي

الحقيقة وجهة النظر المطروحة بالاقتراحين جدية بالحل . ويعني ليست العملية مجرد رأي بالتعديل للتعديل . في القانون بشكله الحالي يحول دون أن يخص ربع هذه الضريبة أي مبلغ لصالح أي جامعة قد تنشأ في ظله وتكون جامعة رسمية أو جامعة حكومية بالمعنى الصحيح . لا بد أن نجد حلاً . فإذا قبل قانون الرسوم الإضافية للجامعات الأردنية الرسمية أنا لا أجد أن هذا فيه مجال للاعتراض عليه الجامعات الوطنية أو الأهلية ، لا أخال أنه في عندها جامعات ولا مشاريع جامعات .

دولة رئيس المجلس

أبو هشام

السيد أحمد الطراونة

الجامعات الموجودة الآن هي جامعة الأردن وجامعة اليرموك . عندما صدر هذا القانون للجامعتين الجامعات تصدر موازنتها على أساس هذا القانون . إذا جعلتها مطلق لا تستطيع هذه الجامعات إذا أنشأ جامعات في وقت قريب تنظم موازنتها ، عندما تأتي جامعة جديدة عندها ينظر في القانون بحسب الواقع الجديد . إنما الآن يجب أن يكون لمط للجامعتين لتنظيم موازنتها .

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على بقاء المادة كما هي؟

الجيبوع

موافقون .

دولة رئيس المجلس

سعادة المقرر استمر .

السيد المقرر

المادة ٢ - بالإضافة إلى الضرائب والرسوم

المفروضة للجامعات في المملكة بموجب أي قانون أو نظام آخر معمول به يستولى من قبل الدائرة المختصة رسم اضافي وفقاً للأحكام الواردة في هذا القانون ويتخذ إيراداتاً لحساب الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك ويوزع بينهما حسب ما يقرره مجلس الوزراء .

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على هذه المادة

الجيبوع

موافقون .

دولة رئيس المجلس

شكراً .

السيد المقرر

المادة ٣ - ١ - يستوفى (١ /) سنوياً من الأرباح المدة للتوزيع على المساهمين في الشركات المساهمة العامة أو المساهمة الخصوصية العاملة في المملكة ويدفع هذا الرسم خلال (٣٠) يوماً من تاريخ موافقة الهيئة العامة على الميزانية السنوية للشركة .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ جبعه حباد .

السيد جبعه حباد

دولة الرئيس ، المشروع المقدم من الحكومة يقول أنه يفرض نصف في المادة ٣ - ياسيدي اجتمعت اللجنة المالية المادة ثلاث أنا أرجو لبعض التميلات التي اقترحتها اللجنة . تقول اللجنة في اقتراحات المادة ٣ - شطب عبارة الخاصة والاستعاضة عنها بالخصومية شطب عبارة الجمعية العمومية والاستعاضة عنها بالهيئة العامة شطب عبارة الموازنة العامة والاستعاضة عنها بالميزانية السنوية ، شطب عبارة الخاصة والاستعاضة عنها بالخصومية . ج استبدال نصف ١ - ٠ .

هكذا من الأهل



السيد أمين شقير

يا سيدي غيما يتعلق بالهلة المعطاة لمثل هذه الرسوم ٣٠ يوما ، الواقع انها فترة قصيرة جدا وانه من المستحسن ان تهدد الى ٦٠ يوما على الاقل لان الواقع قضاييا الشركات وقدراتها على الدفع في تواريخ معينة ليست دائما مرتبطة بقدرتها على تحقيق هدفها لذلك انا معتقد ان ٦٠ يوما فترة منطقية ومعقولة ومنتجة .

دولة رئيس المجلس
أبو هشام

السيد احمد الطراونة

يا سيدي هذا وارد فيهما بعد ما توزع الشركة ارباحها خلال ٣٠ يوم فمناها احتضنت من المبلغ منهاها يمكن تصفيره يومين - يعني لمدة ٣٠ يوم ككافية لشركة فتمدها الرقم كامل وفندما وزعت الارباح تخصمت منه ١٪ وتستطيع ان تسلمه بخلال اسبوع فالشهر مدة كافية يعني .

السيد أمين شقير

المعدة للتوزيع شيء يختلف من اجراء عملية التوزيع فاذا كان التاريخ من تاريخ الموالية فانها اطلب ان تهدد الى ستمين يوما ، واذا كانت من تاريخ التوزيع مع التوزيع انا اعول .

دولة رئيس المجلس
الدكتور خليل السالم

المروض دولة الرئيس غيما يتعلق باجتماع الهيئة العامة ان يعقد بحوالي شهرين من انتهاء السنة المالية او ثلاثة في فترة طويلة بعد نهاية السنة المالية تعقد فيها الهيئة ، وبعد ذلك تلي فترة سماح مدتها ثلاثين يوما بعد انعقاد الهيئة العامة ، يعني قد تكون المدة ٤ اشهر بعد نهاية السنة المالية والمروض لاي شركة مساهمة خاصة ان تكون الاموال المعدة للتوزيع والمثل هذا الرض اموال سائلة ومتواجدة في البنك لافراض دفع المبالغ المستحقة وسواء لثل هذه الضريبة او لارباح المساهمين ، ولذلك اري ان تبقى المدة كما هي ، ولا ضرورة لان تطول المسدة بعد ذلك .

دولة رئيس المجلس

من يثني على اقتراح امين بك ٧ من يؤيده الى ستمين يوم ١

١٢ صوت الى ٥٩
سقط الاقتراح وشكرا

جودت بك
السيد جودت السبول

يتذكر المجلس انه قبل مدة جرى تعديل على قانون ضريبة الدخل تم بموجبها فرض رسوم اقل تشجيعا لبعض الشركات . ناتي الان ونفرض ١٪ ، باعتقادي انه يؤثر على الشركات . اقترح بقاء النص .

دولة رئيس المجلس

في اقتراح من جودت بك ، من يوافق عليه؟

دولة رئيس المجلس

لم يوافق على الاقتراح .

السيد المقرر

يتابع قراءة مشروع القانون .

ب - يخضع جميع المكلفين بموجب القوانين الخاصة برسوم رخص المهن ورسوم خدمات المكاتب المهنية المعمول بها باستثناء الشركات المساهمة العامة والخصومية من احكام هذه الفقرة لرسم اضافي مقطوع يساوي نصف الرسم المتوجب دفعه بموجب تلك القوانين ، وتستوفي هذه الرسوم من قبل الجهات المختصة باصدار وتجديد الرخص التي تقع ضمن اختصاصاتها ولا تصرف الرخص ولا تجدد الا بعد استيفاء هذه الرسوم .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ طاهر حكمت

السيد طاهر حكمت

الواضح ان هذه الفقرة هي اهم الفقرات في هذا القانون وذلك لانها تعني طرح ضريبة مباشرة بصورة قانونية على قطاعات كبيرة من المكلفين . هؤلاء المكلفون أنفسهم هم الذين تمسك برفع الرسوم عليهم ضمني او ثلاثية في بعض المواضع حينما نرى اقرار قانون رسوم الرخص السابقة والان نريد ان نفرض عليهم رسوما تعادل رسوم رخص المهن . انني اعتقد انسه مهما كان لموضوع الجامعات من اثاره عاطفية ومهما كان لدينا من رغبة في دعم الجامعات الا ان هذه الرغبة لا يشترط في افراد الشعب وخدمهم ان يتصلوا بها بشكل مباشر . ان دعم الجامعات يتأتى عن طرق مختلفة ومن هذه الطرق ايضا ان تقوم الدولة في موازنتها الخاصة بدعم هذه

الجامعات وبوسائلها الخاصة . ولا يحتاج هنا بالقول بان هذا فيه مساس بالاستقلالية للجامعات استقلالية الجامعات كما نعلم جميعا ليس امرا واقعيا في اي بلد من بلدان العالم سواء الراسمالية منها او الاشتراكية او دول العالم الثالث . ولذلك فاني اعتقد ان كل المبادرات التي قدمت لا تيسر امل الناس ولا تبرر لنا ان نقوم باجبارهم على دفع رسوم مهن ، رسوم الجامعات الاساسية تعادل رسوم المهن وذلك ايضا ان هذا الرسم ليس هو الرسم الوحيد الذي يدفعه المكلف من هذه الفئة . ان هؤلاء الناس يدفعون ايضا ضرائب مختلفة للجامعة نفسها . انهم يدفعون ضرائب ضريبة باسم ضريبة المعارف ، ويدفعون ضريبة عند استيراد المواد اي مادة من المواد . وهم يدفعون ايضا ضرائب بموجب هذا القانون على أية معاملة اراضي او على اي بيع او هبة او غير ذلك . وهم يدفعون هذا الرسم في معاملاتهم الحكومية الى كاتب العدل ويدفعونه لدى ابرار الوكالات عند الحاكم . ويدفعونه ايضا عندما يريدون البناء ، ويدفعونه ايضا كمساهمين بالشركات التي عليها رسوم اضافية انني اعتقد ان المغالاة بالطلب بمضاعفة الرسوم هذه الضريبة هو امر يخرج من كل الحدود المطلوبة تقبالا لافاضة الى ازدواجية الرسم الذي ذكرته ايضا اعتقد ان الرسم يجب بطريفة مثله ورباعية ايضا وانني بهذا اقترح ان تبقى الرسوم على هذه الفئة بالنسبة لهذه الفترة كما هي عليه بالقانون السابق .

دولة رئيس المجلس

الدكتور خليل السالم

الدكتور خليل السالم

دولة الرئيس يخيل الي انه منذ البداية يجب ان نتطلع قليلا وان نتمعق في دراسة ميزانيات الجامعتين الجامعة الاردنية وجامعة اليرموك ويمكن استخلاص الحقيقة الاولى وهي ان الرسوم الجامعية مجوعها ١٧ مليون دينار من اصل ١٧ مليون دينار ، اي ان الرسوم الجامعية تشكل فقط ٨٪ من ٩٪ من كلفة التعليم في الجامعتين ٨٪ او ٩٪ لافراض استكمال جميع النفقات لا بد ان تأتي من مصادر اخرى . والمصدر الاول كما اقترح الاخ الاستاذ طاهر يجب ان يكون

هكذا من الأهل



الحكومة ، لا اختلف معه كثيرا في هذا الطلب ولكن مساعدة الحكومة للجامعتين تبلغ حوالي ٨ ملايين دينار وهي تشكل ايضا نسبة ٤-٥٪ من موازنتي الجامعتين ، ولا بد من استكمال النفقات ولا بد من الحصول اما على مساعدة حكومية جديدة تجبى بضرائب جديدة ، واما ان تقوم بغرض قوانين خاصة لاغراض الجباية للجامعة ، ولا سبيل اخر اماننا . وكنا نظن كلجنة مالية ان من الافضل كيدا علم ان تحصل جميع الضرائب من الخزينة وان تخرج جميع المساعدات لاي هيئة من هذه الخزينة ايضا ، وعندئذ تحقق مطلب الاخ حكمت ، فيكون مساهمة الحكومة في النفقات الجامعية فوق الـ ٨٥٪ او ٩٠٪ ، الا ان الانسحاب الذي اثره هذا البلد ولدة طويلة ناضية لئلا تستخدم القوانين الخاصة لاغراض الجباية الخاصة والمصلحة مؤنسة بمعينها وهي طريقة ايضا وظننت بهذا البلد ولا اعتقد ان اللجوء الى تطبيق الطريقة الاولى يمكن ان يكون فرديا والافضل له ان يفرس متعها يقدم مغالتي الوزير كمال تال اكثر من مرة ، الجدول بالضرائب التي تجبى لمصالح مؤنسات بعينها . لذا لا بد من عرض رسوم سواء حصلت الخزينة لموازنة

الدولة او فرضتها بقوانين اخرى . لا بد من ايجاد موارد لتغطية ٩٠٪ من نفقات الجامعة . والضرائب لا بد ان يتحملها المكلف في هذا البلد ، يعني ليس بالامكان ان تفرض ضرائب على بلد اخر بخدمات افضل ، فلا بد ان ندفع ثمن هذه الخدمات . وليس من المصلحة ان نطالب الحكومة ولا اظن ان من المعقول بان تجد موارد للاتفاق ولا نعرف لها الطريق للحصول على هذه الاموال لاغراض الاتفاق المتخلف ، كان من الطلبات التي ابداهها بعض الاخوان اننا يجب ان نقبل جميع الطلبات في الجامعة بحيث لا نسمح لاي منهم ان يذهب لتلقي العلم في الخارج ، وعندما تطلب الجامعة لهذا الغرض غرض التوسع سواء في خدماتها التعليمية او انشاءاتها لاغراض هذا التوسع في الخدمات التعليمية . ان مثل هذا الموقف تقول بان الضرائب قد زادت . ان مثل هذا الموقف لا اعتقد انه منطقي مع نفسه . ارجو ان اضيف غيا يتعلق برسوم رخص المهن . رسوم رخص المهن كانت تطبق في الماضي بنفس الروح ونفس الطريقة ، وكانت رسوم المهن والمكاتب المهنية قد قررت في هذا المجلس ، والعسودة في رأيي لتطبيق قانون سابق بمعدلات رسوم مهن مختلفة عن رسوم المهن التي اقراها هذا المجلس لا اعتقد بانه اجراء عملي . ولذلك رأت اللجنة ان تسمي او توافق على القانون بالشكل الذي يرد عليه من الحكومة من حيث تطبيق رسوم المهن التي اقراها هذا المجلس لاغراض الجامعة ، يمكن القول بان بعض رسوم رخص المهن قد زادت في ذلك القانون ، واذا كانت قد زادت زيادة غير عادلة ، مكان يجب ان تحاول عندئذ ان تقول بذلك عند تطبيق القانون . اما في هذه المرحلة ولاغراض تهيئة الجامعة من ان تقوم بمخصصاتها وخططها التعليمية . فلا اعتقد من المصلحة ان نخفض في هذه النسب ، لان ذلك اذا كانت موازنة الجامعة دقيقة ومتصلة بخدمات ومشروعات واعية وحقيقية ، اذا خفضت مثل هذه الضريبة هنا او نزل الجامعة او الحكومة على مصادر جديدة للتحويل ، واظن ان هذا ليس بالامكان مسا دام قانون الموازنة قد اقر في هذا المجلس اوصي دولة الرئيس والاخوان بان يقبلوا هذه المادة كما وردت من الحكومة ومن اللجنة .

دولة رئيس المجلس

المقرر ، وضح ، تفضل

السيد المقرر

نحن مع الدكتور خليل في ان الجامعة يجب ان تتوفر لها المبالغ المالية ، سواء كان هذا المبلغ من الدولة او من القطاع الخاص . ولكن واضح القانون راي عدة قطاعات وغرض عليها نسبيا متفاوتة من الرسوم ، وبرايي المتواضع واؤيد الأستاذ طاهر ان اكثر القطاعات تائرا بهذه النسبة هو قطاع اصحاب المهن .

السيد عبد الرؤوف الروابدة

نقطة نظام دولة الرئيس : من يخرج للقراءة على النص هو للدفاع عن القرار الذي اخذته اللجنة وليس لمناقشته . اتنى على نقطة النظام ان تكون مجالا للتطبيق اذا سمحت ان يكن حياديا .

السيد المقرر علي البشير

اتفقا على ان المقرر هو شأنه شأن بقية الامضاء ، ويستطيع ان يعطي رايها اما يخالف الراي الذي اخذته اللجنة او الراي الذي يراه مناسباً . وهذا لا يخالف النظام ولا يحدث اي نقص في النظام .

دولة رئيس المجلس

شكرا ، عبد الرؤوف بك .

السيد عبد الرؤوف الروابدة

يا سيدي اذا سمح لي الاخوان انا في قناتي قبل مناقشة اي نقطة واثارة الجاس حولها ، يجب ان يكون الوضع الحالي مرئي للزملاء في هذا المجلس الكريم ، قبل الحديث عن ما نريد من القانون الجديد . وتصورنا كان ان الاخوان عندما طلبوا الاسباب الموجبة لهذا القانون ولمعرفة مثل هذه النقاط . لماذا ادخلت في النظام الجديد ، هذه مادة جديدة ادخلت ابرزها في الاسباب الموجبة القانون السابق لم يكن فيه عدالة ، كان لا يتقاضى الا من جهتين .

دولة رئيس المجلس

يا راي القانونيين في المجلس بموضوع المقرر والراي المناقض لقرار اللجنة . الاستاذ عبد الله الريماوي .

الدكتور خليل السالم

نقطة نظام دولة الرئيس ، هل المقرر هو المقرر هل اشترك في مناقشات اللجنة .

دولة رئيس المجلس

المقرر مريض

الدكتور خليل السالم

اذا كان المقرر مريض يخرج واحد في اللجنة .

السيد عبد الله الريماوي

في حالتين ، عندما يتحدث بمقرر اللجنة بوصفه مقرر لها ، فالمطلوب منه الدفاع عن قراره ولكن هذا لا يمنع مقرر اللجنة لا بوصفه مقرر لها وانما من موقعه كمقرر ان يطرح رايه بالشكل الذي يراه ، ولذلك الاخ الزميل ابو نواف عندما يقول ، اريد ان اطرح رايي لمن حقه ان يفعل ذلك ولكن ليس بوصفه مقرر .

دولة رئيس المجلس

احمد بك .

السيد احمد الطراونة

نقطة النظام ، يكون مقرر اللجنة من الامضاء الذين اشتركوا في اللجنة ، ولذلك يجب ان يدافع عن قرار اللجنة احد اعضاء اللجنة المالية . في حال غياب المقرر يدافع رئيس المجلس اما بقية الامضاء فلا يكون مقرر اللجنة ليس هو عضوا فيها ولا يشترك لانه يدافع عن قرار هو وضعه ، ولذلك اقترح ان يكون الدكتور خليل السالم رئيس اللجنة المالية هو الذي يدافع عن القرار الذي جاءت به اللجنة الى هذا المجلس .

دولة رئيس المجلس

طاهر بك .

السيد طاهر حكمت

يا سيدي نفترض ان مقرر اللجنة كان له راي مخالف في مناقشات جلسة اللجنة . وراي مخالف بالتوصية ، فهل يمنع عليه كمقرر للجنة ولا ادري لماذا الان يثار الاعتراض في وجه المقرر الذي اراد ان يتكلم من وجهة نظر معينة . بينما الاخوين الدكتور خليل السالم ومعالي احمد الطراونة راوا الوضع واعترضوا عليه . لمي اكثر من ذلك . في نقطة نظام اخرى ، لقد تكلم معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة في هذا المجال .

هكذا من الأهل

وانا اعتقد انه اذا كان يتكلم بصفتة عضوا لمي المجلس وهذا ما لم يعمل بالنسبة لكلايه الاخير فله الحق . اما اذا كان يتكلم باسم الحكومة فاعتقد انه لا يملك ذلك . لان من يملك الحق هو دولة رئيس الوزراء او الوزير المكلف الذي ينتدبه رئيس الوزراء لذلك ولما عدى ذلك لا يجوز .

السيد عبد الرؤوف الروابدة

نتأمل من الزملاء اعضاء المجلس ان لا يتدخلوا بداخل الحكومة من يحكي باسمها ، رئيس الحكومة هو صاحب الصلاحية في توزيع من يتكلم باسم الحكومة وليس طاهر حكمت وبالتالي انت لا تسألني وانا يسألني رئيسي الله يخليك . فريش الوزراء هو الذي يقرر من يتكلم باسم الحكومة وليس المجلس ، المجلس يسمح رأي الحكومة وشكرا .

دولة رئيس المجلس

عبد الله بك .

السيد عبد الله الزيملاوي

الحقيقة انا كنت وباصرار انه من حق الاخ الروابدة يحكي كوزير ويحكي كمضو في المجلس وايضا مع انه يدافع عن اللجنة ، لكن انا الحقيقة ايضا كمضو في المجلس لا اقر الاسلوب الذي تحدث فيه الاخ الروابدة مع عضو المجلس السيد طاهر حكمت . معوا امر لا يتعلق بطاهر حكمت ، وانا يتعلق باسلوب مخاطبة عضو في المجلس انسا شخصا لا اقر هذا ، واطلب من رئيس المجلس ان يؤيد وجهة نظري .

دولة رئيس المجلس

وانا اؤيد وجهة النظر واطلب من معالي رئيس الوزراء بالوكالة لمعلا ان تتعامل كالاخوة لا باسلوب يختلف ويخرج من النظام .

السيد عبد الرؤوف الروابدة

رجاء دولة الرئيس الذي بدأ الكلام هو الاخ طاهر .

دولة رئيس المجلس

لم تقل حتى السيد طاهر حكمت

السيد عبد الرؤوف الروابدة

يا سيدي (ماعلي) اذا الكلام على السيد سابقول مستأدة السيد طاهر بك حكمت ، اما اذا كان الكلام — رياء دولة الرئيس — اذا المطلوب هو استشارة نقطة نقاش أرجو دولة الرئيس

الزميل الاستاذ طاهر بك حكمت ، اذا كانت هذه المخاطبة هي المطلوبة مني ، أرجو ان اكمل حديثي ، اذا كان انا اخطأت في مخاطبة ذلك امر اعتذر عنه ، الذي بدأ بالنقاش يحدد من — الوزراء يتكلم ليس مجلس الوزراء ، بدأ مضو . وذلك اعتراض الاخ عبد الله وارد على اعتراض زميلي .

دولة رئيس المجلس

سلمان بك

السيد سلمان القضاة

نقطة نظام ، نحن مع الاخ علي بك ، ولكن يجب ان ننقذ بالنظام . واجب اي مقرر في اي لجنة ان يدافع عن قرارات اللجنة ، فما دام الاخ ابو فواز قيل هذا الاختلاف والا ينسحب ثم يعود . المادة (١٩) تقول : يقوم رئيس اللجنة بتنظيم اعمالها وتحديد ابحاثها ودعوة اعضاءها للاجتماع ويتولى المقرر اعداد توصيات اللجنة عن القضايا المودعة اليها ويقوم بشرحها والدفاع عنها عند مناقشتها في المجلس ولرئيس اللجنة في حال غياب المقرر ان يكلف ايا من اعضاءها للقيام بمهمة المقرر .

هذا القول ما في مجال للاجتهاد لانه قول صريح ولهذا كل مقرر عندما يخالف اللجنة ، بده يرجع الى مقعده ويدافع ويبيدي رايه .

دولة رئيس المجلس

في الحقيقة في ضوء هذه النقاط القانونية وما اقترجه الزميل سلمان بك ، هل يرى المجلس — ما دام معالي علي بك حريص على ابداء رايه وقضية واضحة ان يعود علي بك الى موقعه ويبيدي رايه وان يأتي معالي رئيس اللجنة المالية ويأخذ محله .

السيد علي البشير

يا سيدي انا اؤيد كل من قال بمناقشة السياسة الضريبية ، وعندما نناقش السياسة الضريبية لابد بالضرورة ان يقدم معالي وزير المالية نسبة الدخل للمواطن الاردني ، فلا نستطيع السياسة الضريبية الا على ضوء ضريبة الدخل اما بالنسبة لهذا القانون ، فاني اقول ان واضع هذا القانون قد رأى نسبة متباينة عرضها على مدة قطاعات . انا اقر واؤيد ذلك وانا لست

الى ورلة الجامعة الاردنية ، الرسوم الاضافية وحدها التي يدفعها المواطن بشكل مباشر ، تشكل ٥٠٪ من الموازنة فقط للتحويل . وانا اؤيد ما جاء بتخفيض النسبة الى ٥٠٪ بالنسبة لرسوم الجامعة .

دولة رئيس المجلس

سليمان باشا

السيد سليمان ارشيد

دولة الرئيس ، نحن امام امرين — عندنا جامعة اليرموك والجامعة الاردنية . نحن الواقع بدنا خدمات وبدنا جامعات وبدنا مدارس وبدنا طرق وبدنا مياه ومعروف عن بلدنا اننا نعيش على القروض والمساعدات ومعظم الموازنة للقوات المسلحة . فانا باعتقادي ان هذه الضريبة انا مع الاخ جودت بين امرين ان نخلف عن المواطن ونحقق الغاية فيجب ان لا نبخل قدر ما نستطيع على جامعاتنا لان هاتين الجامعتين تخرج اجيال جيدة وان هذه الضريبة تذهب الى اشرف هدف .

دولة رئيس المجلس

المقرر

السيد المقرر

سيدي الرئيس انا بدي اوضح للاخ الدكتور زهير ملخص : قال بان مساهمة القطاع الخاص ٥٠٪ من ميزانيتي الجامعات . الرقم قد يكون صحيح فقط لميزانية الجامعة الاردنية ، اما انا ارجع ميزانية الجامعتين معا والايادات المختلفة التي يمكن يفترض لجامعة اليرموك ان تكون هي من الفرائب او من قانون حصيلة الضرائب من قانون حصيلة الضريبة الاضافية مع ما هو مدرج بموازنة الجامعة الاردنية ان مجموعها معا هو خمسة ملايين واربعمائة الف (٥.٠٠٠.٠٠٠) هذا الرقم بالنسبة الى سبعة عشر مليوناً (١٧.٠٠٠.٠٠٠) هي اقل من ٢٠٪ ولذلك لغرض الايضاح وليس لغرض التأثير على القانون المقترح انما العمليات في ظل هذه الامور اقترح ما يلي او اضيف ما يلي : لا تتم العملية بالمعدلات ولا بالتسويات . كما قلت ، اذا كانت الجامعة الاردنية وجامعة اليرموك قد رتب ميزانيتهما السنوية على اساس هذه الايرادات . فني هذه

انتباهي ان اكثر القطاعات تأثرا واكبرها حجما هو قطاع اصحاب المهن ، فلا يجوز وقد اجلت بالامس قانون رخص المهن لان هذا القانون غرض نسبا مالية على اصحاب المهن وان نقول الان اننا نفرض عليهم نفس النسب التي فرضت في هذا القانون وان ثنائي بقانون جديد وان نقول لهم اننا نضاعف عليكم نفس النسب . فاني اعتقد ان هذا ليس مقبول لا للراي العام وانني اؤيد الاستاذ طاهر بان تكون النسبة كما وردت بالقانون السابق

دولة رئيس المجلس

جودت بك

السيد جودت السبول

من الواضح انه قد بالغ في النسبة وانني اقترح حلا وسطا ، ان يكون الرسم الاضافي ان يقال برسم مقطوع يساوي نصف الرسم الاضافي .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ اخو ارشيد

السيد عبد الله اخو ارشيد

اؤيد اقتراح الاستاذ السبول

السيد احمد الطراونة

يا سيدي نقطة نظام

دولة رئيس المجلس

تفضل

السيد احمد الطراونة

ارجو عندما يقدم احد الاخوان اقتراح ان يصار الى بحث هذا الاقتراح والتصويت عليه وانتهائه وان لا نضع اقتراح فوق اقتراح الاخ جودت وضع اقتراح . انا براي عندما يقترح احد الاخوان اقتراح ان يوضع رايه بالتصويت لماذا نجح ذلك الاقتراح قطع المناقشة واذا لم ينجح يصار الى اقتراح غيره . اما نضع اقتراح فوق اقتراح فوق اقتراح الواقع بصير ضياع وقت للمجلس .

دولة رئيس المجلس

شكرا دكتور زهير ملخص

الدكتور زهير ملخص

يا سيدي اريد ان ارجع قليلا الى الوراها فيها ذكره الدكتور خليل السالم . طبعاً علمانه وترتيبه المنطقي جمع الموازنتين مع بعض ، وقال ان الحكومة تدفع اكثر من ٤٠٪ . لكن اذا نظرنا

هكذا من المرحل

المرحلة خصم نصف مليون دينار من موارثتي الجامعتين يعني بالتاكيد خصم مشروعان ستقوم بها الجامعة . أرجو أن نقدر هذا . وهناك لم يبق كبير بين أن نطالب بالمزيد من الخدمات ثم ننكر على هذه الجامعات الخدمات الضرورية لتدعيمها أنا أحترم التخصصات واعتقد أنها صحيحة ومدرسة ومن هنا اظن أن مثل هذا الاقتراح سيضعف موقف المجلس في المستقبل للمطالبة بكثير من الخدمات في كل من هذه الجامعتين . وأعلى ما نملك الثروة الانسانية وأعلى ما نملك هذه الثروة هي التعليم الجامعي الذي أصبح ليس مطلب ثقافة ونور وتقدم ولكنه أصبح أيضا مصدر مورد مالي كبير لهذا البلد ، لعدد كبير من الجامعيين الذين يعملون في الخارج .

دولة رئيس المجلس

معالي رئيس الوزراء بالوكالة
السيد رئيس الوزراء بالوكالة
الدكتور عبد السلام الجبالي

إذا سبحوا الأخوان ، ان القانون القديم كان للجامعة الأردنية غلط وعلى ما أذكر عندما وضع هذا القانون قدر انه سيأتي الى الجامعة الأردنية مبلغ مليون دينار . ولكن الناحية التطبيقية لم يأتي بهذا المبلغ وانما اقل من نصفه بسبب سوء التطبيق وبسبب المفاضلة ومشاكل عديدة . أريد ان أذكر المجلس الكريم أننا الان لدينا جامعتين وليس جامعة واحدة ، الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك الناشئة . هذه النقطة في هذه المادة بالذات على ما أذكر في الجامعة الأردنية عندما كنا نحصلها من رخص المهن السابقة لم تتجاوز في سنة من السنين من ٣٠ ألف دينار بالطريقة القديمة وبالاسلوب القديم . الحقيقة الان سوف تختلف القيمة . الحقيقة لدينا الان جامعتين وليس جامعة واحدة .

دولة رئيس المجلس

نعود لهذا الاقتراح المقدم على قرار اللجنة ومهما تكلم اي عضو فاعتقد انه سوف يكون الى احد الجانبين أنا مؤيد بالنسبة لما وضعته اللجنة ومشروع الحكومة . أو أن يؤيد الاقتراح الجديد وهو صاحب الاولوية ، واقتراح الأستاذ طاهر حكمت وثاني عليه وأيده الأستاذ جودت وعدد من

الأخوان . من يؤيد أن تخفف نسبة هذا الرسم الإضافي للجامعة الى النصف عما هو محدد في مشروع القانون أو قرار اللجنة رجاءا أرفعوا أيديكم .

السيد الأمين العام

٢٨ من ٥٤

دولة رئيس المجلس

٢٨ - ٥٤ غاز الاقتراح وأصبحت هذه النسبة هي نصف النسبة الموجودة في قانون رسوم المهن .

السيد وزير المالية

نلاحظ انه بموجب القانون النافذ المعمول بهنئين بموجب المادة - ١٢ - بدفعوا رسما مقطوعا ٣٥ دينار وبموجب قانون رخص المهن الجديد يدفع الشخص الواحد ٢٠ دينار اذا كان صاحب المكتب ويدفع كل شخص اضافي على المكتب ١٠ دنائير ، هذه ناحية ، الناحية الثانية بموجب القانون النافذ الحقيقة ان تحصيل رسوم المهن يفترض ان تجبي ما فرضه القانون . أنا في الحقيقة لا اود - ولكن اترك للأخوان المهنيين في المجلس الكريم ان يعودوا الى نقاباتهم ليسألوا هذه النقابات كم دفعت منذ أصبح القانون النافذ الحالي واجب التطبيق . الحقيقة عندي ارقام ولا اسمح لنفسي بذكر النقابات وما المقادير التي دفعتها هذه النقابات للجامعة الأردنية عندما كان القانون السابق . من هنا الحقيقة السف صار القرار على المادة لتعديله الى النصف .

دولة رئيس المجلس

معالي الاخ كمال

السيد كمال الدجاني

الشركات المساهمة العامة والخصوصية يجب ان ترشح من مكانها وتوضع بكان اخر . يدفع جميع المكلفين ضمن القوانين الخاصة رسوم رخص المهن ورسوم الخدمات خدمات المكاتب المهنية المعمول بها . ربما كان هنا من الواجب وضع الشركات المساهمة العامة والخصوصية لرسم اضافي مقطوع يساوي نصف الرسم المتولي

دولة رئيس المجلس

موافقين على ذلك على اقتراح كمال بك ، تقديم كلمة .

السيد احمد المناووسة

يا سيدي الوارد في الفقرة - ١ - في المادة - ٣ - هي حق المساهمين ، ب - هنا استثنين النشركات المساهمة الخصوصية والمساهمة العامة لانها لا تعد حصتها كمساهمات سواء وردت سنا او لم ترد ، المهم ان تعلى هذه الشركات من هذا الرسم لكي لا يتكرر . ايضا سواء وضعت سنا او وضعت في مكان اخر .

دولة رئيس المجلس

من لب . ماذا اقرا .

السيد كمال الدجاني

يخضع جميع المهنيين بموجب القوانين الخاصة برخص المهن ورسوم خدمات المكاتب المهنية المعمول بها باسماء الشركات المساهمة العامة والخصوصية برسم اضافي مقطوع يساوي نصف الرسم المستوفى من تلك القوانين وتستوفى هذه الرسوم ، تشطب من احكام هذا القانون ، السطر الاول من صفحة ٢ الفقرة - ج - .

دولة رئيس المجلس

الدكتور خليل السالم

رئيس اللجنة المالية

يستوفى ١٪ من الإيرادات المالية للفرع التجارية والصناعية والنقابات في مراكز المحافظات - ج - يستوفى ١٪ من الإيرادات الاجبالية للفرع التجارية والصناعية والنقابات في نهاية كل سنة مالية ويدفع الرسم الإضافي في هذه الحالة خلال الربع الاول من السنة المالية التالية للسنة التي تعود اليها تلك الإيرادات .

دولة رئيس المجلس

الأستاذ جمعة حماد

السيد جمعة حماد

دولة الرئيس مجرد استفسار . الجلسة الماضية المجلس اجل النظر في القانون له طلبا للأسباب الموجبة - فيبو انه نحن مضطرين ان نطالب اللجنة المالية بأسباب موجبة اخرى وخاصة ان هذا الكلام يتكرر في اكثر من مادة . نحن مع تقديرنا للحساس للجامعة وشكرا .

دولة رئيس المجلس

الأستاذ وليد عصفور

السيد وليد عصفور

سيدي الرئيس ، في الواقع المشروع الذي ورد من الحكومة كان الرقم نصف٪ ولكن مندوبين عن غرفة التجارة وغرفة الصناعة كانوا موجودين في اللجنة وكانوا هم قد طلبوا ان ترفع الى ١٪ تأييدا ومشاركة منهم للجامعة .

دولة رئيس المجلس

عبد المجيد بك

السيد عبد المجيد حجازي

يا سيدي في المادة (٢) ذكر الجهات التي تستوفي الرسوم . في المادة (٢) ذكر الدائرة المختصة بالمادة (٣) ذكر الجهات المختصة . في المادة (٦) الدائرة المختصة . في المادة (١٠) الجهات المختصة . علو يصير توجيه لهذه العبارة حتى يتسق المعنى والاسلوب .

دولة رئيس المجلس

معالي ابو هشام

السيد احمد الطراونة

ترد اينما وردت الجهة المختصة

دولة رئيس المجلس

يوافق المجلس على تصويب هذه العبارة . أمين بك

السيد أمين شقير

يا سيدي ، الفرع التجارية والنقابات من الصعب تصميمها بنطاق الإيرادات والدخول والاعباء ، هذه مؤسسات بالاصل موجودة من أجل ان تقدم خدمات ضمن اطر قانونية ونظامية معينة ، ليست هي في الاصل لا للاستثمار ولا للارباح ، وانما لتغذية هذه الخدمات وتأمين الاتفاق عليها - أنا استغرب فعلا ان تعتبر من الجهات التي تخضع لرسوم وكانها ثغر مستثمر او من هذا القبيل . واذا كانت الفرع التجارية والصناعية قد عبرت من تضامنها في قبول مبدا الرسم عليها وحتى رفعه . فانهي ان تكون للنقابات فرصة للتعبير بالسلوب اخر ولكنني لا اجد سببا ولا منطقا يوجب فرض رسم على دخول نقابات اشتراكات هي اشتراكات رسوم لان هو رسم على رسم . فانا اعتقد ان هذا تجاوزا .

هكذا من الأهل

دولة رئيس المجلس

عبد الله بك

السيد عبد الله الريماوي

الواقع أنني كنت طلبت الحديث قبل التصويت على المادة السابعة ، قبل مرتين ثلاثين نعالج موضوع تمويل الجامعة بصورة عاطفية سواء كان المجلس أم اللجنة المالية . أنا بقول لا ، لازم نعالج موضوع التمويل للجامعة بصورة عقلانية ، ومن أهم مظاهرها التدعيم المالي للجامعة وحينما نريد أن نعيد النظر بالضرائب المفروضة على المكلفين فعمل أسوأ مجال تطبق فيه هذه العملية هي الجامعة . وإذا كنا نضع بالخطأ عندها أقرينا قانون الجوازات بما عاناه من أضافه وما فتح علينا من أبواب عيسى المجال أن نصح ذلك الخطأ في رأيي بخطأ آخر هو أن نحجب تمويل الجامعة . تمويل الجامعة عملية أساسية وأنا لم أرغب بالتكلم عن رخص المهن . رخص مكاتب المهن أساسا بتشمل المحامين ، المهندسين بكاتب المهنة ، المحامين ، والدكاترة ، المهندسين المفروض أن تكون أكثر الناس استعدادا وتحسلا لتدعيم الجامعة — لذلك ونحن على أبواب بحث المواد الأخرى ، وبعد أن أقرت المادة التي أقرت وانتهى الأمر ، فإني أناشد الأخوان أن لا نحاول ممارسة حق تقليل الضريبة ، التي قد تكون حق طبيعي لوضعه في الإطار الصحيح في اختصار أي ضريبة مفروضة بموجب هذا القانون وشكرا .

دولة رئيس المجلس

سليمان بك

السيد سليمان القضاء

أنا مع هذه المادة ولكن يبدو أن اللجنة المؤترة أدخلت التعديلات دون أن يكون لها في القانون أصل . بعض الغرف التجارية في المدن الصغيرة تكون قليلة ، كثيرا ما نسمع موضوع جوازات السفر وكان هذا المجلس قد ارتكب خطأ عظيما . نحن لم نوافق على قانون الجوازات إلا بعد اقتناع — اقترح إعطاء النسبة التي اقترحتها اللجنة المالية وجمال الغرف التجارية والصناعية بطلقة .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ ظاهر حكمت

السيد ظاهر حكمت

يبدو ما كنت متشددا في وضع الرسم المباشر

على وضع الضرائب ، فإني أعتقد أنه يجب أن لا نتساهل في فرض رسم على النقابات . يفرض عليها أن تتحمل تسط من رسوم الجامعة — ولذلك فإني أؤيد بقاء نسبة ١٪ وأؤيد أن تتحمل النقابات المهنية وأن تشطب المراكز وتبقى مطلقة .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ الشريف

السيد محمود الشريف

استسمح الأخوان بأن اعترف من خلال النقاش هذا اليوم أحسست بنوع من الحيرة والمرارة . الحيرة حين سمعنا من بعض الأخوة بهذا المجلس يطالبون بتهنية الجامعات وتوسيع خدماتها وترقية مستوياتها لكي تستطيع أن تستوعب عشرات الألوف من أبناءنا الذين يدرسون في الخارج ويصرفون بالمناصفة ربما ملايين الدنانير للدراسة في الجامعات وهذا سبب الحيرة فنحن من ناحية نريد أن نرفع مستوى الجامعات وأن نوسع وأن نزيد الفعاليات بحيث تستوعب كافة أبناءنا الذين يدرسون في الخارج ومن ناحية أخرى نقاش في وسائل تؤدي حتما إلى تقليص قدرة الجامعات على تلقيبة الإيماني والاحلام والمطالب التي نريدها هذا الموقف المتناقض اعترف أنني لم أستطع فهمه ، لا سيما كما قلت ونحن ندرك أن عشرات الألوف من أبناءنا يدرسون في الخارج ليس هناك شخص لا يستطيع أن ينفق على ابنه عندما يرسله للقاهرة أو بغداد أو للبلدان الأخرى ، أقل طالب يكلف والسده (١٠٠٠) دينار ومع ذلك هذا الاب نفسه إذا وجد أنه يدفع للجامعة ٢٠ أو ٣٠ دينار للجامعة بالسنة يتألف ويتألم ويعتبر هذا رسم وهذا ضريبة . أنا أعتقد أن ما يقدمه المواطنون جميعا بغض النظر عن وظائفهم أو مواقعهم في هذا البلد لا يدفعون ضريبة ، وإنما يدفعون استثمارا للمستقبل . ويجب أن ننظر إلى هذه المبالغ على أنها استثمار لأولادنا وأجيالنا المقبلة . ولذلك أنا أظم صوتي بكل قوة لما ذكره الزميل الاستاذ الريماوي على أننا ينبغي أن ننطلق من الواقع الذي تدفعه ليس ضريبة أنها هو استثمار ، كيف نستطيع أن نرتقي بمستوى جامعاتنا إذا بظنا عليها من الآن بما يعينها على التوسع وعلى تربية حاجات المستقبل .

دولة رئيس المجلس

السيد جمال أبو بكر

السيد جمال أبو بكر

سيدي الرئيس ، إني أؤيد دعم جامعاتنا الأردنية باعتبارها مؤسسات تعليمية حضارية تساهم مساهمة جادة وفعالة في تقدم وازدهار بلدنا الأردن العزيز على كل واحد منا واعتقد بأن هذه النسب ليست عالية ، كما وأنتي اقترح تعديل نظام القبول بهذه الجامعات بحيث يجري توزيع المقاعد جغرافيا حتى يشمل جميع أنحاء البلد كالريف والقرية والبادية ليتسنى لكافة أبناء هذا البلد الاستفادة من هذه المؤسسات المعطاءة وحتى يشعر كل مواطن أن له كامل الحق مثلما يشعره من الانتفاع من هذه الجامعات وعندما باعتقادي لا يوجد أي إنسان بهذه البلد يخل بالمعطاء لهذه المؤسسات القيمة التي تخرج في كل عام فوجا من شباب هذا البلد ورجال المستقبيل مسلحين بالعلم والمعرفة .

دولة رئيس المجلس

شكرا ، دكتور ربيع

الدكتور محمد أحمد ربيع

دولة الرئيس ، في الفترة السابقة كنا جميعا أو معظمنا يطالب بدعم الجامعات ، لأن قبل معظم طلابنا وإني أظن إلى تساؤل السيد الشريف وعبد الله الريماوي مما نود لهاتين الجامعاتين أن تتسع لعدد كبير من طلابنا وطلباتنا وبالتالي يدخل بنسبة أو نحاول أن لا نواكب جزئا بسيطا من هذا الاستثمار الضخم . وكذلك أننا مع الرأي وأؤيد دعم الجامعتين .

دولة رئيس المجلس

الدكتور الزين

الدكتور محمد مضمون الزين

دولة الرئيس أخواني السير بهذا القانون وكأنا أكثر من سيئة سابقة . باعتقادي الشخصي أن كل ولي أمر طالب أو طالبة على استعداد أن يبيع أرضه في سبيل أن يدرس ابنه . وطلاب دولنا الحكومة والجامعة بزيادة قبولها للطلاب .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ المعايطة

السيد حماد المعايطة

في الجلسة السابقة دولة الرئيس تاجل النظر في مشروع القانون على ضوء المبررات فإني اقترح على ضوء اطلاع المجلس الكريم على موازنتي جامعة اليرموك والجامعة الأردنية وبالنظر للحاجة الماسة للدم وما تحتاجه من مصادر تمويل . اقترح الموافقة على القانون كما جاء .

دولة رئيس المجلس

سامي حسن منصور

السيد سامي حسن منصور

يا سيدي ، هنا الصناعات والنقابات ، تضاف النقابات المهنية . لا يوجد عند النقابات المهنية إيرادات ولا يوجد لديها أموال وليست بحاجة تجارية .

السيد عبد الله الريماوي

النقابات غير المالية . لأنه يوجد نقابات لأصحاب الأعمال . كلية غير المالية تشمل المهنية وغيرها .

دولة رئيس المجلس

سليمان بك

السيد سليمان القضاء

كلية النقابات يجب أن تبقى مطلقة ويستثنى نقابات العمال من ذلك .

دولة رئيس المجلس

العمال هم موضع دعم الجميع وما يساهموا فيه هو نسبة قليلة ومحدودة .

السيد سامي حسن منصور

يا سيدي لو وجد لديهم شيء يساهموا والان لا يوجد .

السيد جمال الدجاني

استعمال ميارة أو أي دائرة أخرى ربما تحمل المواطن دفع رسمين ، وليس رسما واحدا من المفروض أن يكون البيع والإيراد والهيئة من المفروض أن تكون في دوائر التسجيل ولكن بعض المرات ، يجري التعاقد أمام كاتب العدل ومن

هكذا من الأهل

ثم يسجل في الدائرة المختصة وهي دائرة الأراضي ويكون الانسان مضطرا في هذه الاحوال لدفع رسمين واعتقد ان هذا ليس هو المطلوب واقتراح شطب عبارة واي دائرة أخرى .

دولة رئيس المجلس

معالي ابو هشام

السيد احمد الطراونة

يا سيدي من الواضح ان المعاملات هذه فقط التي تجري امام دائرة الأراضي/دائرة التسجيل لان اي معاملة من هذه المعاملات خارج دوائر التسجيل فهي باطلة . نحن لا نأخذ الا على المعاملة القانونية ، المعاملة القانونية لا تكون الا امام مأمور التسجيل وينتهي كل شيء .

دولة رئيس المجلس

معالي الروابدة

دولة رئيس المجلس

الاستاذ الزوايدة

السيد شفيق الزوايدة

اقتراح بقاء النص كما هو .

دولة رئيس المجلس

طاهر بك وجودت بك ينووا على الاقتراح . لدينا الحقيقة عدة استفسارات واستيضاحات جميعها أصبحت واضحة . لدينا الآن اقتراح ان تبقى المادة كما هي مع شطب التحديد الديني يعني مدينة الزرقاء وغيرها . من يوافق على هذا القانون ؟

الجميع :

موافقون مع شطب في مراكز المحافظات ومدينتي الزرقاء والمغنية

دولة رئيس المجلس

شكرا

السيد المقر

المادة (٤) يستوفي عن كل معاملة امراز او بيع او هبة او تامين تتم امام دائرة تسجيل الأراضي او أية دائرة أخرى رسم بنسبة نصف % من قيمتها على ان لا يزيد رسم تامين الدين من ١٥٠ ديناراً .

دولة رئيس المجلس

السيد عبد الرؤوف الروابدة

السيد عبد الرؤوف الروابدة

في تامين ريف يتم عند بنك الاسكان ولا يتم في دائرة الأراضي ، ولذلك يجب تقاضي هذا الرسم عليه .

دولة رئيس المجلس

السيد الزوايدة

السيد شفيق الزوايدة

يا سيدي بموجب قانون بنك الاسكان معنى والمادة (٤) تقول يستوفي عن كل معاملة امراز او بيع او هبة . اي معاملة بيع أرض عليها رسمين رسم بيع ورسم شراء . رسم الشراء هنا غير داخل وهو ٦ % وهو اكثر من رسم البيع . ٦ و ٤ - ٤ بيع و ٦ شراء وهذا غير داخل في القانون .

دولة رئيس المجلس

جودت بك

السيد جودت السبول

اقتراح بقاء النص كما ورد .

دولة رئيس المجلس

معالي خليل بك

الدكتور خليل السالم

الحقيقة ان رخص المهن تناقشنا من سيدفع النصف % من القيمة ، ليس فيها النصف % من الرسم المخروض وانما هي نصف % من قيمة الأرض التي جرت معاملة امرازها باستثناء قيمة الدين التي قد تكون قيمتها كبيرة جدا بحيث ان نصف % منه قد تتجاوز ١٥٠ دينار ولذلك وضعنا قيد على رسم تامين الدين اذا كان ٣٠٠ الف دينار فالنصف % قد تكون اكبر من ١٥٠ لذلك فيما يتعلق بتسجيل اراضي او أي دائرة . الحقيقة عندما قلنا من سيدفع ، ترك لنا رسم البيع ونصف الشاري والبائع معا عليها من يدفع هذا الرسم . لم يرد بالقانون السابق ولا فيما اقترحتة الحكومة طريقة للتوزيع بين البائع والشاري او بين المستفيد من الهبة او الوارث . اما او أي دائرة أخرى لا تعني تكرار الرسم ، لا تعني مطلقا تكرار الرسم يعني اذا لم تتم جميع هذه المعاملات الا في هذه الدائرة ، فيمكن شطب العبارة لكن بما انه يمكن

نريد ان نسال المحامين والمسؤولين بموجب القانون هذا رسم الشراء غير خاضع للقانون .

دولة رئيس المجلس

احمد بك الطراونة

السيد احمد الطراونة

التامين او الهبة او البيع الذي ورد هنا في امام دائرة الأراضي فيما يتعلق بالاموال غير المنقولة . لكن كما قال الاخ سلمان هناك سيارات تباع بواسطة دائرة السر . لهم كاتب معدل وتجري لديه المعاملات ، معاملات أخرى في بقية القوانين يتم تثبيتها في دوائرها ولذلك عندما قال امام دوائر التسجيل قصد فيها الاراضي لكن بقية الاموال غير المنقولة التي كذلك توضع هبة او تامين للدين . السيارة يمكن ان توضع تامين للدين مثلها بوضع البيت . ولذلك جاءت الفواتير الاخرى لكي تكمل وتتم هذه الناحية ، والا يكون رهن (ماك) يمكن شئنه ١٠٠.٠٠٠ دينار لتامين * الدين ليس عليه رسوم .

دولة رئيس المجلس

معالي خليل بك

الدكتور خليل السالم

كثت ساقول بالنسبة للاخ الزوايدة انه يفكر النصف % من الرسم . النصف % من القيمة التقديرية .

دولة رئيس المجلس

احمد بك الطراونة

السيد احمد الطراونة

الحقيقة الاشكال جاء : من ان الرسم في دوائر الطابعو .

دولة رئيس المجلس

هل يعني هذا رسم البيع والشراء ؟

السيد احمد الطراونة

لا يعني هذا ، يعني لو بعنا ارض ، بدل ان يكون الرسم ١٠ % يصبح الرسم ١٠٠ % هذا معناه . لكن الرسم ال ١٠ % يكون ٦ على المشتري و ٤ على البائع . فبشأن الاخوان ان النصف يوضع على ال ٦ او ال ٤ % يجب ان يعين ، لكن الرسم ككل يصبح ١٠٠ % .

ان تحدث عملية عند السفارة مثلا عندئذ تتقاضى هذه النسبة ولو لم تكن المعاملة في مكانها .

دولة رئيس المجلس

كمال بك الدجاني

السيد كمال الدجاني

ان ما اورده الزملاء الافاضل يؤيد وجهة نظري اذا كان لا يتم البيع او الاغراز او الهبة الا في دائرة التسجيل ، فعبارة او أي دائرة أخرى تكون بلا معنى . المخروض في الشارع ان لا يستعمل عبارات الا في محلها ولذلك اقترح شطبها .

دولة رئيس المجلس

سلمان بك

السيد سلمان القضاة

يا سيدي الحقيقة اننا لا اقترح شطبها . المادة من الاصل بيع الاراضي والعقارات يجب ان يتم اصلا امام دوائر التسجيل . فهداه تنصرف الى الاموال غير منقولة طبعها . او أي دائرة أخرى بحيث تكون هبة او دين او تامين هبة سيارة مثلا او تامين على أرض او اموال غير منقولة لذلك يجب ان تبقى واية دائرة أخرى وبما ان النماذج لا تتم الا بدائرة التسجيل يتوجب ابقائها .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ طاهر

السيد طاهر حكمت

يا سيدي لا بد من ابقاء عبارة امام دائرة أخرى لان هنالك معاملات هبة تتم خارج دائرة التسجيل واحب ان اوضح من هذه المعاملات التقارب على التركة لدى المحاكم الشرعية . فهو لا يذكر هذا التقارب الذي يعني هبة اراضي الورثة للآخرين لا يجوز اطلاقا امام محاكم أخرى وانما يكون امام محكمة التسجيل .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ الزوايدة

المهندس شفيق الزوايدة

اي معاملة بيع اراضي يدفع فيها رسمين وباسمين مختلفين ، رسم بيع ورسم شراء فنحن

* سيارة ماركه ماك

هكذا من الأهل

دولة رئيس المجلس

سلمان بك

السيد سلمان القضاء

يا سيدي انا بقبول النصف / تركها مش غلط لانها تترك ضمن عملية التفاوض . لا يجوز تسجيل الارض الا بدفع الرسوم وهذا يتفق عليه الطرفان .

دولة رئيس المجلس

الباشا الشريدة .

السيد عبد المجيد الشريدة

لتلافي الالتباس ، الرسم الاول يؤخذ على تامين الدين من قبل كاتب العدل ، والرسم الثاني يؤخذ على الرسم الاضافي للجامعة وان لا يزيد رسم تامين الدين عن ١٥٠ دينار الواقع بدنياً توضيح اي رسم ، هل الرسم الذي يؤخذ على المؤمن عليه ١٥٠ دينار في رسم التأمين ام لا يجوز الرسم كله .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ طاهر حكمت

السيد طاهر حكمت

الملاحظة واردة ويجب ان توضح السبارة وان لا يزيد الرسم المستوفى بموجب هذه المادة عن ١٠٠ دينار . اذا تركت المادة كما هي تعني ان رسم تامين الدين بجموعه وليس الرسم الاضافي للجامعة ، لا يجوز ان يتجاوز ١٥٠ دينار . المطلوب الان صياغة تحقق ان ينصرف الرسم الى الرسم الاضافي للجامعة وليس الى رسم التأمين .

دولة رئيس المجلس

سلمان بك

السيد سلمان القضاء

يا سيدي كل القانون يبحث في رسم الجامعة ولا اعتقد ان هناك التباس . جميع هذه الرسوم رسوم اضافية .

دولة رئيس المجلس

معمالي الدكتور خليل .

الدكتور خليل السالم

سوف اكرر ما قاله الاخ سلمان ، ان جميع هذه الرسوم اسمها رسوم اضافية للرسوم الاصلية ولا تحمل مطلقاً .

دولة رئيس المجلس

معمالي ابو هشام

السيد احمد الطراونة

يا سيدي لو كنت انا مأمور التسجيل وجائتني هذه المادة بهذا النص ، تسجيل المعاملة على البائع والمشتري ١ - ٦ / ٤ - ٤ اخرها: اضع النصف بنسبة ٦ - ٤ واخذ من الاثنين لانها يجب اخذها من واحد . توضح بأحد امرين . اما بما نقوله ويكتب في الضبط او بنص يرد في المادة . لانه سيوجد اشكال في لدينا تواصي يدفع الاثنان ضريبة مثل البائع والمشتري ، لكن هنالك رسوم يدفعها واحد هذا ليس فيها اي مشكلة من يدفع الرسم يدفع النصف لكن ما هو الموقف من المعاملة التي يدفع الاثنان فيها الرسم من سيدفع النصف . لو اردت شراء قطعة ارض ، البائع يدفع ٤ / ٦ والمشتري يدفع ٦ / ٦ النصف من سيدفعه نريد ان نوجد حل للاشكال الذي سيأتي للمأمور الذي سيأخذ .

دولة رئيس المجلس

عبد الرؤوف بك

السيد عبد الرؤوف الروابدة

بالنسبة لنقطة الخلاف التي اثارها ابو هشام هي النقطة الوحيدة التي لا تحتاج الى خلاف ال ٦ وال ٤ هي غايات الاستيعاف للدولة عادة لا يأتوا الى دوائر الاراضي الا وهم متفتحين من سيدفعها ويندر ان يدفع هذا ٦ وهذا ٤ . عادة معروفة سلفاً وال ١٥٠ حتى لو صارت مئتين من سيدفع ال ١٥٠ .

دولة رئيس المجلس

واضحة النقطة ؟

المجلس

واضحة جداً .

دولة رئيس المجلس

اذا المادة كما جاءت من اللجنة

المجلس

الجميع موافقون .

دولة رئيس المجلس

الذي يليه .

السيد المقرر

المادة ٥ - يستوفى عن كل معاملة رخصة بناء تعطى من قبل وزارة الشؤون البلدية والقروية وامانة العاصمة والبلديات والمجالس القروية في الملكة رسم اضافي على النحو التالي :-

١ - ٤٠ غلسا عن كل متر مربع من مساحة البناء في المئة الاولى .

ب - ٨٠ غلسا عن كل متر مربع من مساحة البناء في المئة الثانية .

ج - ١٦٠ غلسا عن كل متر مربع من مساحة البناء في المئة الثالثة غبا غوق .

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على هذه المادة

المجلس

الجميع موافقون .

عبد الرؤوف الروابدة

لكن يا سيدي غيبا تخفيض للرسم ، اي للرسوم السابقة ، لا اعرف هل كان في نية اللجنة التخفيض ام لا . على الابنية الكبيرة جرى تخفيض الرسم . كان سابقاً فوق ال ٥٠٠ متر يدفع ١٠٠ دينار .

دولة رئيس المجلس

السيدة وداد بولص

السيدة وداد بولص

الفئة الاولى من البناء الرسم اكثر .

السيد عبد الرؤوف الروابدة

لو سمحت سيدي ، على القانون الجديد ٦٠٠ متر او مصنع او اي شيء ، كان يدفع هنالك ١٠٠ دينار ٦٠٠ متر على النظام الحالي تدفع ٨٠٤ = ١٢ × ٤ + ١٦ = ٦٤ + ١٢ = ٧٦ دينار تخفضت على الابنية الكبيرة وشكراً .

دولة رئيس المجلس

معمالي ابو هشام

السيد احمد الطراونة

يا سيدي ، كان في القانون القديم في سقف حد اعلى في البنائات الكبيرة ، الان فتحنا السقف . يجوز ان يدفع بالآلاف يعني عن ال ١٠٠ دينار ، ولذلك تبقى كما هي كما اقترحها المجلس .

دولة رئيس المجلس

عبد الله بك

السيد عبد الله الريماوي

انا الحقيقة ارجو الاخ رئيس اللجنة المالية ان يوفنا على صيغة الرسوم القديمة . لاني انا شخصياً لا اعتقد ان المجلس سيقبل اطلاقاً ان يكون رفع النسبة الاضافية على كل شي مونزلها على البنائات الكبيرة .

دولة رئيس المجلس

السيد الزوايدة

السيد شفيق الزوايدة

يا سيدي اريد ان اوضح نقطة ، المبرات الكبيرة الحالية مثل اوتيلات مساجتها ٢٠ ألف متر مربع تدفع ١٠٠ دينار فقط . القانون هذا عندما يأخذ على المتر المربع سيدفع ٣٢ ألف دينار . لماذا لا تبقى كما هي .

دولة رئيس المجلس

معمالي وزير المالية

السيد وزير المالية

النص الوارد في القانون النافذ كما يلي : دينار واحد اذا كانت مساحة البناء لا تتجاوز

١٠٠ م

٥ دنائير اذا كانت مساحة البناء تتجاوز

١٠٠ م لغاية ٢٠٠ م

١٠ دنائير اذا كانت مساحة البناء تتجاوز

٢٠٠ م لغاية ٢٥٠ م

١٥ دينار اذا كانت مساحة البناء تتجاوز

٢٥٠ م لغاية ٣٠٠ م

٢٠ دينار اذا كانت مساحة البناء تتجاوز

٣٠٠ م لغاية ٤٠٠ م

٢٥ دينار اذا كانت مساحة البناء تتجاوز

٤٠٠ م لغاية ٥٠٠ م

١٠٠ دينار اذا كانت مساحة البناء تتجاوز

٥٠٠ م

الحقيقة الحكومة مع اللجنة المالية موافقة على ما اقترحت .

دولة رئيس المجلس

معمالي عبد الله بك

السيد عبد الله الريماوي

مشروع القانون الذي اباي الذي جاء من الحكومة والذي عدل يقول : ٣ دنائير اذا كان

هكذا من المرحل

مجموع مساحة البناء لا تتجاوز ١٠٠ م^٢ في تعديل اللجنة أصبح ٤٠ غلس عن كل المشاريع انفصل الى ٤ دنائير . ب عشرة دنائير اذا كان ما مجموعه مساحة البناء لا تتجاوز ١٠٠ م^٢ . هذا ما جاء من الحكومة . الان صارت في الوضع الجديد الـ ٢٠٠ صارت ١٦ لتأخذ بين الـ ١٠٠ والـ ٢٠٠ . المهم ما بعدها مشروع الحكومة يقول ٢٥٠ غلس عن كل متر اذا زادت مساحة البناء عن ٢٠٠ . هنا صارت ٦١٠ غلس ، نحن احرار ان نقبل او نرفض . لكن نعرف ماذا نقصده . مشروع الحكومة الذي قدم وليس القانون الاول يفرض على البنائيات التي مساحتها اكثر من ٢٠٠ م^٢ ، ٢٥٠ م^٢ في الجديد تفرض ١٦٠ غلس ، يعني نزلناها لا يوجد دخل لا هنا ولا هناك . ولذلك الحقيقة انا سعيد ان نلغت نظرنا الى هذه العملية انا يعتقد انه خطأ ضخم انه في كل الحالات رفعنا ونأتي وننزل عن مشروع الحكومة بالنسبة للبنائيات ، عدة بنائيات التي مساحتها ٢٠٠ م^٢ لازم من الافضل انه يرجع الى ما كان عليه لمسي مشروع الحكومة .

دولة رئيس المجلس

الدكتور خليل

الدكتور خليل السالم

دولة الرئيس ، في الواقع ان اللجنة حاولت ان تأخذ مبادئ العدل في جميع النواحي ، من حيث المساحة ، الرسم على المساحة في المائة الاولى متساوي ، في المائة الثانية ايضا زاد . انها كان رسم المائة الثانية مختلف وفي المائة الثالثة زادته ايضا الضعف وفي المائة الثالثة لها ثلث الثانية . اعتبرنا النقل من المائة الثانية السني المائة الثالثة ثورا ٢٠٠ م^٢ ومقط زاد مترين سيدفع هنا بسعر اعلى بكثير . كان من الافضل ان نعمل فيها نسق وهذا الاتجاه اتجاه اعتباري . وليس مقبوسا بقواعد ضريبية لا يأتيها هاتين . اذا كان الاخوان يرغبوا بزيادة ذلك ، انا بالنيابة منن اللجنة لانعاز مطلقا في اية زيادة في هذا الرسم في اي اتجاه من ٢٠٠ - ٢٥٠ غلس . او ٢٥٠ غلس بالشكل الذي يراه المجلس نحن نبع الاتجاه في الرئيسية .

دولة رئيس المجلس

جودت بك السيول

السيد جودت السيول

اثني على الاقتراح بجملة ٢٠٠ غلس

دولة رئيس المجلس

السيد أمين شقير

السيد أمين شقير

الواقع ان الفرضية التي عبرت عنها اللجنة المالية في هذا الموضوع غيها اقتراح اكثر من الواقع لذلك انا معتقد لايفاء الغرض وللالتقاء مع رغبة النادرين على بناء الممارات الكبيرة ان نوجد فئة اخرى جديدة تلي الـ ٢٠٠ غلس بمساحة الـ ٣٠٠ م^٢ ثم انتقل الى الـ ٤٠٠ م^٢ فما فوق وهو يبدأ بمستوى جديد من الرغاهية والقدرة التي توجد ان تنتقل الى رقم اكبر من ٢٥٠ - وهو ٣٢٠ غلس بحيث تكون قد اوفينا معنى موقف اللجنة حقنه .

دولة رئيس المجلس

الدكتور خليل

الدكتور خليل السالم

الواقع ان هذا يحل الاشكال ويعطي فعلا سيادة على اقامة البنائيات العالية والكبيرة . دعونا نضيف مقرة لا نكتفي بـ ١٦٠ غلسا عن كل متر مربع بناء في المائة الثالثة . ٣٢٠ غلسا عن كل متر مربع في الفئة الرابعة فما فوق وعندئذ تتجاوز المائة .

دولة رئيس المجلس

مبد الله بك

السيد عبد الله الريماوي

بداية ، انا اشكر الاخ رئيس اللجنة لانه ابدى انه يوافق على اي تغير يطرا لصالح التغير في الحقيقة هذه مسألة الاسلوب الذي استعمل من قبل اللجنة ٤٠ - ٦٠ مضاعفات اسلوب غير سليم لنرى المسألة بحقيقتها ، الذي يبني بناء مساحته ١٠٠ ، لو اعتبرنا المقرة ٥ x ٥ فمعناه ٤ غرف بها في ذلك المطبخ وغرف النوم والحمام وكل شيء هذا هو الذي يعني القسم الاكبر من شعبنا لما يصل الـ ٢٠٠ م^٢ ، ٢٠٠ م^٢ على ٢٥ تصبح حوالي ٨ غرف ، النوعية التي تبني ٨

ارتفعت المساحة فمعناها يكون ٤٠ غلس اكثر من ثلاثة دنائير . صحيح لكن بالنسبة للفئات الضعيفة او الفئات التي تبني فقط ٥٠ متر . الرسم ديناران الرسم أصبح ٤ دنائير عندما تصبح المساحة ٨٠ متر فما فوق الذي يبني ٢٥ م^٢ او ٣٠ م^٢ فأنه يدفع دينار واحد عن كل ١٠ أمتار . الفقرة د الذي يبني ٢٠٠ متر تأخذ منه ٥ دنائير عن كل ١٠ أمتار اذهان بعض الاخوان ان ليس كل الناس يريدون بناء بيوت - بعضهم يريد ان يبني دكاكين ، مشروع الحكومة ان يأخذ ثلاث دنائير على اي مبنى تحت الـ ١٠٠ . فاذن الذي يبني ٥٠ م^٢ او ٦٠ م^٢ او ١٠٠ م^٢ يدفع ٣ دنائير حتى الذي بنى ٢٠ م^٢ . انا لا يوجد عندي اي مانع ان يفتش الاخوان على كيفية الزيادة ولم يكن هدف المجلس مطلقا ان ينقص ولكن هدفنا ان يدفع الانسان رسم بنسبة البناء الذي عنده وزيادة هذا الرسم زيادة تصاعدية كلما زادت المساحة . بحيث يتضاعف الرسم كلما ارتفعت المساحة فمعناها يكون ٤٠ غلس اكثر من ثلاثة دنائير . صحيح لكن بالنسبة للفئات الضعيفة ، او الفئات التي تبني فقط ٥٠ متر . الرسم ديناران ، الرسم أصبح ٤ دنائير عندما تصبح المساحة ٨٠ متر فما فوق الذي يبني ٢٥ م^٢ او ٣٠ م^٢ فأنه يدفع دينار واحد عن كل ١٠ أمتار الفقرة د الذي يبني ٢٠٠ متر تأخذ منه ٥ دنائير عن كل ١٠ أمتار .

لهذا غير معقول . لذلك تسبنا هذا الموضوع على اساس الـ ١٠٠ الاولى بادنى شيء ورسم اقل متناسب مع البناء . انا اعتقد ان هذا اعدل من مشروع الحكومة . الحكومة ايضا بلسان وزير المالية قالت انها موافقة على هذا الاقتراح الذي بإمكان المجلس عمله هو زيادة الفئات واقتراح زيادة الفئات على اصحاب الدخول العليا الذين يبنون مساحات كبرى ، ولذلك اقتراح الاخ امين بانه نعمل مقرة د ، وتكون المائة الرابعة لها فوق

غرف تقوت مقرة لا يقاس دخلها بانه مرتين مثل الذي يبني ٤ غرف . عندما نصل الـ ٣٠٠ هذا معناه ١٢ غرفة كل واحدة ٢٥ م^٢ ولذلك انا اقول ان الصيغة الواردة في مشروع الحكومة اكثر عدلا وايضا الصيغة التي طرحها الزميل الاساذ امين شقير من وجهة نظري لا داعي لها . الثلاث فئات وتبقى غملا ٣٠ غلس بالنسبة للمائة الاولى وهم الاكثريه ، الثانية مائة والتي بعدها ٢٥٠ هذا هو الاعدل وهذا هو الاصح .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ حماد

السيد هادي المايل

اثني على اقتراح عبد الله الريماوي وخاصة ما يتعلق بالفقرة هـ من هذه المادة

دولة رئيس المجلس

سلمان بك

السيد سلمان القضاة

لا اري مبرر ان تعمل اللجنة منه اولى وثانية وثالثة . النص الذي جاءت به الحكومة اصح .

دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور خليل

الدكتور خليل السالم

الحقيقة يبدو انه غاب عن اذهان بعض الاخوان ان ليس كل الناس يريدون بناء بيوت بعضهم يريد ان يبني دكاكين . مشروع الحكومة ان يأخذ ثلاث دنائير على اي مبنى تحت الـ ١٠٠ . فاذن الذي بنى ٥٠ م^٢ او ٦٠ م^٢ او ١٠٠ م^٢ يدفع ٣ دنائير حتى الذي بنى ٢٠ م^٢ . انا لا يوجد عندي اي مانع ان يفتش الاخوان على كيفية الزيادة . ولم يكن من هدف المجلس مطلقا ان ينقص ولكن هدفنا ان يدفع الانسان رسم بنسبة البناء الذي عنده وزيادة هذا الرسم زيادة تصاعدية كلما زادت المساحة . بحيث يتضاعف الرسم كلما

هكذا من الأهل

٣٢٠ فلس يتجاوز ما كانت الحكومة قد طلبت ، ولذلك عملنا جميع الفئات معاملة عادلة بالنسبة للمساحة الاولى ورفعناها اكثر بالنسبة للمساحة الثانية .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ الريماوي

السيد عبد الله الريماوي

مرة أخرى، يعني الظاهر فيه المعدل وفي الباطن فيه الظلم . الشخص الذي يبني ٣٠٠ م . كم غرفة يبني والذي يبني فوق ال ٤٠٠ م ، هذا يعني انه سيبنى مرابا حوالي ٤٠ — ٥٠ غرفة (اوضة) وعدد من في هذا البلد حوالي خمسة اشخاص هنالك حدود والتي في نطاقها يكون المكلف وصل الى مستوى معين من الثراء ، الذي عندها تبدأ نرفع الرغبة المحسوسة . ابو ال ٥٠ وال ١٠٠ م هم الجماعة المعنيين . ترفعوا عملها ٢٠ لا يوجد أي مانع لكن عندما نخطى ال ٢٠٠ م ، ال ٢٠٠ م راسا وصلت ال ٨ غرف (اوض) وفوقها صار ٨ غرف و ١٢ غرفة (اوضة) فاقترح الاخ امين في الممكن ان يصيب ١٠٠ شخص بينما تبقى العملية مخفضة على الذي دونهم فهنا لا نكون قد حققنا المعدل الذي نريده .

دولة رئيس المجلس

خليل بك

الدكتور خليل السالم

سبدي الرئيس ، الواقع انا كنت مع مشروع اللجنة المالية وبما انه في تعديلات جديدة، لذا عاتني التي على الايقاع على المشروع الاصلي كما جاء من الحكومة .

دولة رئيس المجلس امين بك

السيد امين شقر

سبدي الرئيس ، في الواقع ان الملاحظات التي قدمها رئيس اللجنة المالية لم تأخذ مداها الكافي في تعبير واقعية العملية . اولا هنالك طبقة واسعة جدا اكثرية مواطني هذا البلد هي تلك التي تأتي في الحدود الدنيا من القدرة على البناء ومشروع الحكومة يتبدى برسم مقطوع كاننا ما كانت المساحة التي بينها ضمن أي مجموعة ١٠٠ متر فما دون رسم مقطوع ٣ دناتير ، المشروع المقدم من اللجنة المالية يتبدى بمعالجة المتسر الواحد في هذه القطاعات ولا يتبدى راسا بالمقطوع ولذلك فهو اقرب للعدالة والى المنطق ، ثم ان هنالك تجاهلا للاتجاه الجديد الذي يظهر في المدن والذي بدأ يظهر في العمارات الكبرى، سواء يملكها افراد أو تملكها شركات ، بدأت لغايات الاستثمار . ويبدو انها ستتسع وستصبح هي موضوع البناء في المدن ولست اتحدث فقط عما يستطيع الافراد في حياتهم الخاصة ان يبنيه . حينها تبدأ المشاريع والاستثمار فلا بد لنا ان نفكر بالامر تفكرا مختلفا وبناء على ذلك فانتسي اقترح في ان يقام مشروع اللجنة مضافا اليه التعديل السذي يخضع من ٤٠٠ م فما فوق وشكرا .

دولة رئيس المجلس

الدكتور خليل

الدكتور خليل السالم

كلمة واحدة ، نتحدث من العدالة في الضرائب الضرائب العادلة هي ضريبة الدخل ، لانها تأخذ بنظام الشرائع وهذا مطبق في جميع اقطار العالم واعتبرت بأنها اعدل نوع من الضريبة لان الفئة الاولى تدفع نسبة في المائة والفئة الثانية تدفع نسبة بالمائة . فاذا اردنا ان نأخذ مبدأ العدالة من حيث تطبيق مبدأ العدالة افضل من مشروع الحكومة ، انا اكلم عن العدالة . وكما قلت تمثل العدالة من حيث الضرائب في قوانين ضريبة الدخل ، التي تأخذ بمبدأ الشريعة ، الشريعة الاولى تدفع ٥٪ من جميع الناس والشريعة الثانية تدفع ٧٪ الشريعة الثالثة تدفع ١٠٪

دولة رئيس المجلس
شكرا . المجلس الكريم وافق على قرار اللجنة المالية .
احمد بك

السيد احمد الطراونة
طالما وضع كله ببجومه الى التصويت بايكان المجلس ان يعود الى أي مادة ويبحثها .

دولة رئيس المجلس
هل يوافق المجلس على استعراض الاقتراحات التي قدمت ؟

المجلس

الجميع موافقون

دولة رئيس المجلس

شكرا — الاقتراح الاول ، امين بك يري اضافة مقرة جديدة في مقرة د بوضع نسب اعلى من النسبة السابقة . المقرة ٣٢٠ اذا كانت ٤٠٠ م فما فوق .

السيد شفيق الزوايدة

اثنى على الاقتراح

الدكتور جمال الشاعر

اثنى على الاقتراح

دولة رئيس المجلس

اقترح ٣٢٠ فلس عن كل ٤٠٠ م فما فوق من يوافق على الاقتراح
٢١ صوت ، لم يزل الاقتراح .

في اقتراح لعبد الله بك ان نعود لمشروع الحكومة ، من يثنى عليه ؟ ومن يوافق

— لم يزل الاقتراح

اذن المجلس الكريم يؤيد ويؤكد الاقتراح بالموافقة عليه .

السيد جودت السبول

— اقترح ٢٠٠ فلس بدل ١٦٠

دولة رئيس المجلس

— اقترح ٢٠٠ فلس بدل ١٦٠ من السيد جودت السبول من يوافق عليه ؟

دولة رئيس المجلس

نجح الاقتراح .
شكرا . المادة التي بعدها .

وهكذا هي ليست فانورة ماء ولا كهرباء مثل ما تنفل به الاخ المبدأ الذي اخذناه هو برقم تحقق العدالة . لماذا نحن ابتعدنا عنه لانه قلنا السذي يبنى ٢٠ م سيدفع ثلاثة دناتير .

السيد عبد الله الريماوي

كلمة واحدة تتعلق بالكهرباء والماء ، ضريبة الدخل تعريفها كضريبة دخل تفرض على الدخل ، وبالتالي تفرض على الشرائع مثل ما قلنا ، هنا الذي يبني واقعية في العدالة ليست رمز مطلق ، انا بالمناصفة سعيد لانه في هذا المجلس نتناقش في العدالة حتى نطبق على كل القوانين الاخرى مبدأ العدالة ، هذا جيد جدا ولو اخططنا بالتصويت من الناحية الواقعية في البناء ، الذي يريد ان يبني في العادة الشيء الاثنى في الحدود من ٨٠ — ١٠٠ م لكي يكون (اوضة) غرفة وحمام ومطبخ ، لذلك العدالة الفعلية تتحقق في مشروع الحكومة .

دولة رئيس المجلس

خليل بك

الدكتور خليل السالم

اريد ان اسال معالي رئيس لجنة امانة العاصمة هل الرسوم التي تفرض على المساحة او تفرض على فئات ، يعني الرسم الذي تتقاضاه البلدية هل يفرض على المساحة أم يفرض على فئة المساحة كبلغ ضمن باب اولي ان يكون هذا الرسم الإضافي مقترنا بحقيقة المساحة وليس نسبة المساحة .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ الزوايدة

السيد شفيق الزوايدة

جواب على الدكتور خليل ، رسم الامانة يفرض على المساحة الفعلية للبناء وليس على أي شيء فان النص كما ورد من اللجنة يسهل تطبيقه في معظم البدايات وامانة العاصمة ، لان لا يكون احدا ان يبني في عمان ولا يخالف زيادة في المساحة فاذا قدم رخصة مثلا ب ٢٠٠ م يستوفى عليه ١٦٠ فلس اذا هو اقل من ٢٠٠ يستوفى ٨٠ فلس اذا يزيد نسبة المساحة اثناء التنفيذ ١٠ امتار . يجب ان يخرج المعاملة من البداية ويغير كافة الرسوم ويأخذها من جديد بينما كما وردت من اللجنة المالية يراها في أي شريحة ويضيف الرسم الفعلي اليها .

هكذا من الأفضل

الدكتور خليل السالم

المادة ٦ - يستوفى رسم قدره نصف من ١٪ دينار بدل الإيجار من كل عقد إيجار يسجل لدى أمانة العاصمة أو أي دائرة مختصة على أن لا يقل الرسم عن دينار واحد .

السيد عبد الرؤوف الروابده

يا سيدي اتسائل مع الاخوان في اللجنة المالية هذا الرسم غير متكرر يؤخذ مرة واحدة عند التاجر والتسجيل هذا هو المقصود . ثانياً هذا الرسم كان يوماً ما دينار بغض النظر عن قيمة عقد الإيجار أنا أوضح ذلك ولا أبدي رأي . كان في القانون السابق دينار عن كل عقد إيجار . ما هي الرغبة المقصودة في هذه المادة .

دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور خليل

الدكتور خليل السالم

دولة الرئيس هناك عقود إيجار ١٠ دناتير وعقود إيجار بـ ١٠.٠٠٠ دينار ويسجل كلامها عند أمانة العاصمة ، لكن اعتقد أن الرسم مستحق للجامعة على الممتد الأول يجب أن يكون متساوياً على تنفيذ نفس الممتد عقد الـ ١٠.٠٠٠ سيدفع ٥٠ ديناراً . بينما عقد الـ ١٠ دناتير والـ ٥٠ دينار والـ ١٠٠ دينار سيدفع دينار

دولة رئيس المجلس

السيد الروابده

السيد عبد الرؤوف الروابده

يا سيدي اعتقد أن عدالة رئيس اللجنة غابت في المادة الأولى وجاءت هنا بالعكس - هنالك قال تحت الـ المالية فآخذ منه شيء مقطوع ، يجب أن نأخذ منه على كل متر . في هذه المسألة قال الـ الذي تحت الـ ٢٠٠ دينار لأنه نصف بالمائة تعني الـ ٢٠٠ دينار تأخذ منه دينار واحد . كل أصحاب الإيجارات تحت الـ ٢٠٠ دينار الذين هم مقراء يأخذ دينار ، أنا هنا فقط أسأل - من العدالة .

دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور خليل

الدكتور خليل السالم

سيدي الرئيس ، يبدو أن معالي الاخ ينفي

أن مشروع الحكومة كان يفرض رسماً على كل عقد وبالرغم من أن هذا الرسم مقابل خدمة الناس الذين يقومون بالممتد ، ما دام أنهم قاموا بهذه الخدمة ، بدلاً من أن يستوفوها للأمانة تستوفى للجامعة . في الحقيقة عملية تسجيل المقدم عملية ضرورية . إذا كان عقد الإيجار ١٠ آلاف فالرسم الذي كان في الجامعة من أصل ١٠ آلاف فيجب أن يكون أعلى من رسم نمطه على عقد إيجار ولا يتضرر منها العقد وشكرنا .

دولة رئيس المجلس

المجلس موافق يا حماد بك . حماد بك

السيد حماد المعايطة

من سيدفع الرسم

دولة رئيس المجلس

أمين بك ،

السيد أمين شقير

الواقع كنت غير واضح في ما يتعلق بنسبة الرسم هل هي النصف بالمائة أم النصف بال عشرة آلاف .

دولة رئيس المجلس

هي نصف بالمائة . الذي يليه

السيد المقر

المادة ٧ - تستوفي الدوائر الرسمية وأمانة العاصمة والبلديات رسماً عن قيمة كل عطاء أو مزايمة أو مناقصة تحيلها إحالة تطمية أو عن قيمة أي تزييم وشراء تقوم به وتزيد القيمة على ألف دينار بنسبة ٠.٠٠١٪ واحد بالآلاف من القيمة من البائع أو المتعهد حسب مقتضى الحال .

تتعلق هذه المادة بالعطاءات أو الاحالات أو التنسيب الذي تقوم به الدوائر الرسمية . أو من ٠.٠٠١ ر. يعني إذا كان القيمة ٥٠ ألف دينار فما فوق يدفع دينار واحد .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ الروابده

السيد شفيق الروابده

يا سيدي يوجد هنا تناقض بين القيمة القيمة للفظية والقيمة المعدية . فمن الأفضل أن تشطب الصفرين أو نشطب علامة ٪

دولة رئيس المجلس

معالي أبو هشام

السيد أحمد الطراونة

يا سيدي لا تكتب بالارقام تكتب بالكتابة ٠.٠.٠ - واحد بالآلاف - بالحروف وننتهي من هذا الاشكال واحد بالآلاف كتابة .

المجلس

موافقون على أن تكتب بالاحرف واحد بالآلاف

السيد المقر

المادة ٨ - ١ - يستوفى رسم قدره نصف دينار عن كل وثيقة تنظم أو تصدق من قبل كاتب العدل .

ب - يستوفى رسم مقطوع قدره ٣٠٠ فلس عن كل وكالة تبرز للمحاكم النظامية أو الشرعية وغير المنظمة أو مصدقة من قبل كاتب العدل . يعني عند كاتب العدل نصف دينار وعن الوكالات التي تبرز للمحاكم ولم تكن منظمة ومصدقة عند كاتب العدل .

دولة رئيس المجلس

عبد المجيد بك ،

السيد عبد الجيد حجازي

يا سيدي عدلتها بالجلسة الاخيرة ، لكن يبدو أن الدكتور ليس لديه التعديل لأن المقرر عليها اعتقد لم يكن موجوداً ، يستوفى رسم مقطوع قدره ٣٠٠ فلس عن كل وكالة منظمة أو مصدقة من قبل كاتب العدل وتبرز بالمحاكم .

دولة رئيس المجلس

معالي أبو هشام

السيد أحمد الطراونة

يا سيدي في الواقع ، المقصود فيها أن تبرز للمحاكم لكن يوجد لدينا الآن لجان هي محاكم مثل لجنة الاستهلاك ، محام تقدم امامها الواقع هي محكمة ، انما مشكلة القانون بشكل اخر . فالجاني امام المحكمة سواء كان نظامية او شرعية او الجنازك او التسوية يدفع لكن عندها يذهب للجنة الاستهلاك ، دعونا نقول للجان الحكومية او للجان المسؤولة ، لانها تعتبر في حكم المحاكم . الاقتراح يكون بالشكل التالي ، يستوفى رسم مقطوع قدره ٣٠٠ فلس عن كل وكالة تبرز للمحاكم النظامية او الشرعية او للجان الحكومية المختصة بالتقدير . اللجان في الواقع هي محاكم .

دولة رئيس المجلس

معالي رئيس اللجنة

السيد رئيس اللجنة

يا سيدي الواقع ما يقوله معالي وزير المالية اتفق عليه وصحيح ويغطي كلية محاكم لانه يوجد المحاكم الخاصة والمحاكم النظامية والشرعية وغيرها . فإذا أطلقت كلية محاكم . إذا أقرنا الفقرة ب : من المادة ٨ : يستوفى رسم مقطوع قدره ٣٠٠ فلس عن كل وكالة غير منظمة أو مصدقة من قبل كاتب العدل وتبرز للمحاكم ، لان المنظمة والمصدقة من قبل كاتب العدل هي الفقرة أ غير منظمة ومصدقة من كاتب العدل ، وتبرز للمحاكم أو لاية دائرة رسمية .

دولة رئيس المجلس

هل المجلس موافق على هذه الصيغة .

المجلس

الجميع موافقون .

دولة رئيس المجلس

شكراً . الذي يليه .

السيد رئيس اللجنة المالية

المادة ٩ - ١ - يستوفى رسم قدره دينار واحد سنوياً عن كل رقم هاتف . ب - يستوفى رسم قدره خمسة دناتير عند تأسيس كل رقم هاتف في العاصمة (عمان) وثلاثة دناتير خارج عمان وفي بقية مدن المملكة . وقراها .

ج - يستوفى رسم قدره خمسة دناتير سنوياً عن كل رقم توكس .

د - يستوفى رسم قدره عشرة دناتير عند تأسيس كل رقم توكس .

دولة رئيس المجلس

هل المجلس موافق على هذه المادة

المجلس

الجميع موافقون .

السيد رئيس اللجنة المالية

المادة ١٠ - تحصل الرسوم الاضائية المنصوص عليها في هذا القانون مع الرسم الاصلي المقرر على المكلف الذي تتقاضاه الجهات المختصة بموجب القوانين الخاصة ولا تجزأ أي معاملة الا بعد دفع هذه الرسوم .

هكذا من الأهل

دولة رئيس المجلس

عبد المجيد بك

السيد عبد المجيد حجازي

يا سيدي هذه المادة طرأ عليها تعديل بـذل
ولا تنجز ولا تقبل .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ الزوايدة .

السيد شفيق الزوايدة

يا سيدي مثلاً في أمانة العاصمة ، الرسوم
تأتي آخر مرحلة ودفع الرسوم آخر مرحلة ، وبعد
أن تقبل يوافق عليها وتنتهي .

دولة رئيس المجلس

طاهر بك

السيد طاهر حكمت

ولا تقبل عند استحقاقها .

دولة رئيس المجلس

من يوافق على أن تصبح ولا تقبل ؟ هي في
الاصل ولا تنجز .

المجلس

غير موافقين

دولة رئيس المجلس

تبقى كما هي ولا تنجز حيث لم ينفذ الاقتراح

السيد رئيس اللجنة

المادة ١١ - تحصل جميع الرسوم المستحقة
بمقتضى احكام هذا القانون ولم تدفع من المتخلفين
من الدفع بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية
المعمول به .

دولة رئيس المجلس

احمد بك

السيد احمد الطراونة

المادة ثامنة ، المبالغ المتحققة بموجب
القانون القديم ولم تحصل وضمننا لها نص وقلنا
الاموال التي تحتقت بموجب القانون الماضي تحصل
بنفس الوضع لانه هنا الذي القانون ، ماذا الغينا
القانون ، المبالغ التي لم تحصل ماذا يحصل فيها .

السيد رئيس اللجنة

الحقيقة هذه تفصلها المادة ١٤ ، اذا اردنا
ان نضيف نم جديد ، ماننا نضيفه في المادة ١٤
المادة ١٤ تقول :

المادة ١٤ - يلغى قانون الرسوم الاضائية
للجامعة الاردنية رقم (١) لسنة ١٩٧٣ واي
تشريع يتعارض مع احكام هذا القانون .

كان في تصور بعض الاخوان انه عندما
الغى هذا القانون ، القانون السابق التي كانت
بمقتضاه مستحقة بعض الرسوم ولم تدفع ،
يخشى ان يزول رسم الجامعة او حق الدولة في
تحقيقه ، لذلك دائماً نضيف تحفظ وذلك في حق
الدولة في تخفيض بعض الرسوم استحققت بمقتضى
القانون السابق . واعتقد ان معالي وزير المالية
يتفضل باعطائنا النص :

السيد وزير المالية

تحصل جميع الرسوم المستحقة باحكام هذا
القانون والتي استحققت بموجب احكام القانون
رقم (١) لسنة ١٩٧٣ ولم تدفع من المتخلفين من
الدفع بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية
المعمول به .

دولة رئيس المجلس

شكراً ، الذي يليه

السيد رئيس اللجنة

المادة ١٢ - لجلس الوزراء وضع الانظمة
اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ١٣ - لوزير المالية وضع التعليمات
اللازمة لتطبيق احكام هذا القانون .

المادة ١٤ - يلغى قانون الرسوم الاضائية
للجامعة الاردنية رقم (١) لسنة ١٩٧٣ واي
تشريع يتعارض مع احكام هذا القانون .

المادة ١٥ - رئيس الوزراء والوزراء كل
بحسب اختصاصه مكلنون بتنفيذ احكام هذا
القانون .

دولة رئيس المجلس

هل المجلس موافق على هذه المواد

المجلس

الجميع موافقون .

دولة رئيس المجلس

القانون بمجموعه .

المجلس

الجميع موافقون .

السيد علي البشير

جرى استدعاء هذا المحرر وهو محمد داوديه
من داخل القاعة ويقول انه اعتقل بسبب الصحافة
اعود واتساءل من الحكومة اذا كان هذا الاعتقال
بسبب مهنة الصحافة ، لماذا كان بسبب هذه
المهنة فلنا رأي في هذا الموضوع ، واذا كان
لاسباب اخرى فليكن ذلك .

دولة رئيس المجلس

معالي وزير الداخلية

السيد علي البشير

السيد علي البشير

بداعي الضرورة والاهمية وردتني رسالة
تفيد بأن أحد محرري الجرائد المحلية وهي الاخبار
قد استدعتة الجهات الامنية واعتقلته ويقول أن
السبب بسبب مهنة الصحافة .

دولة رئيس المجلس

هذا الموضوع خارج من المجلس



السيد عبد الله الريماوي

يا سيدي الرئيس ، هل في النظام الداخلي
ما يمنع من الاستيضاح .

السيد طاهر حكمت

بالنسبة لموضوع السيد علي البشير وحيث
ان الاستدعاء جرى من داخل قاعة المجلس ،
فارجو من معالي وزير الداخلية ان يبين لنا ذلك .

لمن عام المجلس الوطني الاستشاري

عفنان بميمون

السيد وزير الداخلية

يا سيدي هذا طلب للدعي العام من قبل
الشرطة على قضية مرموعة عليه من جهة
رسمية - هو اخذ معلومات ونصح بأن لا
ينشرها ونشرها . وهنا الابن العام رفع عليه
لدعوى ، فطلبه الدعي العام .

٩ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

دولة رئيس المجلس

ترفع الجلسة ، أما باقي المواد المدرجة على
جدول الاعمال فتؤجل للجلسة القادمة .

انتهت الجلسة

رئيس المجلس الوطني الاستشاري

احمد السوزي

هكذا من الأهل

وقائع العدد (٢٩)

قام وفد حزب المحافظين المعارض في مجلس النواب القدوالي الكندي بزيارة الاردن لمدة يومين حيث وصل الى البلاد عن طريق جسر الملك حسين صباح الاربعاء الموافق ١٧/١/١٩٧٩، وقد ترأس الوفد السيد جوي كلارك رئيس حزب المحافظين الكندي، كما رافقه وفد كبير يضم ثلاثة من نواب حزبه وعددا من المختصين في الشؤون المالية والاقتصادية في الحزب ووفد صحفي يتألف من خمسة عشر عضوا يمثلون مختلف محطات التلفزيون والمصحف الكندية، وقد قام الوفد بزيارة احدى مشاريع التنمية في الافوار وكذلك مخيم البقعة للاجئين. كما تشرف رئيس واعضاء الوفد مع دولة رئيس المجلس بزيارة جلالة الملك الحسين المعظم، وزار الوفد بعد ذلك المجلس الوطني الاستشاري حيث اجتمع مع دولة الرئيس وممالي رئيس لجنة الشؤون الخارجية وبمضغ اعضاء المجلس، ثم اقام دولة رئيس المجلس حفلة عشاء تكريما للوفد تم فيها تبادل الكلمات بين رئيس المجلس ورئيس الوفد ونينا يلي اسماء اعضاء الوفد:

Passport No.

Official Party

Mr. Joseph Clark	D21836
Ms. Maureen Mc Tear (Mr. Clark's wife)	D21837
Mr. Robert Parker (Member of Parliament)	S66449
Mr. Ronald Atkey (Parliamentary Candidate)	HJ839143
Mr. William Neville (Principal Assistant)	BG413854
Mr. Donald Doyle (Press Secretary)	HJ37071
Mr. Ian Green (Executive Assistant)	AF277436
Mr. Jaffery Lyons	HJ838995
Mrs. Sandrs Lyons	HJ838996
Mrs. Gail Gerstein	CK119093
Mr. Irving Gerstein	HJ290278

Press Media Group

Mr. Jeff Simpson	DH383679
Mr. Don Sellar	DH708599
Mr. Doug Small	HJ707941
Mr. Robert Lewis	KE 452190
Mr. Norman Fetterley	BG532595
Mr. Gerry Donoghue	HJ825111
Mr. Ian Slack	CK122053
Mr. Brian Kennedy	HJ836783
Mr. Steve Handelman	Z2615135
Ms. Carol Macivor	Z2108063
Mr. Allan Fotheringham	HJ257030
Mr. John Scully	HJ516142
Mr. Ray Corelli	BG350418
Mr. Walter Corbatt	GD819488
Mr. Jacques Grenier	HD443339
Mr. Brian Kelly	AF288449

- ١ - أعد ويوب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه أمين عام المجلس الوطني الاستشاري : السيد عدنان بعيون .
- ٢ - قام بتنظيم هذا المحضر مسامد الامين العام : السيد وليد النجداوي . ومنظمو الضبط السادة : نضير عطيات ، نصري الشمايلة وموفق المجلوني .
- ٣ - قام بالاشراف على طباعة هذا العدد وتدقيقه في المطبعة : مأمور المطبعة : السيد محمود عريقات .

هكذا من الأصل